

الفصل الأول

نظام القراءة

- ١ - مقلمة .
- ٢ - نظم القراءة ذات الخط الواحد .
- ٣ - حلول وسطى توفيقية .
- ٤ - الانتساب الثنائي .
- ٥ - نظم قرائية متنوعة .
- ٦ - القراءة الخطية (المباشرة) والقراءة المجانبية (غير المباشرة) .
- ٧ - الأصهار .

oboeikendal.com

الفصل الأول

نظام القرابة

١ - مقدمة :

أوضحنا فيما سبق أن الأسرة مؤسسة عامة من المؤسسات الموجودة في أى مجتمع على امتداد رقعة العمران البشرى المعروف بأبعاده الزمانية والمكانية على السواء . ولكن الحقيقة المكلمة لهذا المبدأ العام هي أن خصائص المجتمع الإنساني وظروفه هي التي تحدد في كل حالة الشكل الذى تتخذه الأسرة في هذا المجتمع . ويأتى على رأس تلك الخصائص والظروف الاجتماعية الانساق الاقتصادية والثقافية في المجتمع ، فهي أبرز العوامل المؤثرة في الأسرة . وإذا دققنا النظر في تأثير المجتمع على الأسرة ، لوجدنا هذا التأثير ينفذ من خلال التنظيم الاجتماعى للزواج والقيود والمحرمات التي تفرضها على العلاقة الزوجية ، ونظم النسب وبالتالي شرعية نسبة المواليد وقواعد اللاشريعة ، ونظم القرابة ، واكتساب اسم الأسرة ، ونظم الملكية ، والمهنة ، والمكانة ، والهبة ، والوصاية ، ونظم الإعالة ، وتوزيع السلطة داخل الأسرة وخارجها ، وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادى بين الرجل والمرأة ، وحقوق وواجبات الوالدين وغيرها من الأقارب ، وحقوق وواجبات الأطفال قبل والديهم وقبل غيرهم من الأقارب . تلك فقط طائفة من الأمثلة التي توضح لنا بعض مجالات تأثير المجتمع على الأسرة من شتى جوانب حياتها^(١) . وإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن نتوقع أن تلك النواحي والأفكار سوف تتغير حتماً مع تغير البناء

(١) انظر دراسات وشروحا مفصلة هذه النقاط في المراجع التالية :

Richard Thurnwald, *Wesen, wandel und von Familie, Verwandtschaft and Bubden*, 1932.

Robert Lowie, *Social Organization*, London 1948.

Meyer F. Nimkoff, *Comparative Family Systsems*, Boston, 1955.

William N. Stephens, *the Family in Cross — Cultural Perspective*, New York, 1963.

وقد اعتمدنا على تلك المراجع في عرض جانب كبير من الحقائق الواردة في هذا الفصل .

الاجتماعى العام للجماعة ومع تغير ظروفها وأوضاعها الاقتصادية ، ونظام السلطة فيها ، وتغير ثقافتها الدينية . فتلک العوامل مجتمعة هى التى تحدد مكانة الأسرة فى المجتمع .

٢ - نظم القرابة ذات الخط الواحد :

من أهم العوامل الهامة فى تمييز نظم القرابة عن بعضها ، خاصة نظم القرابة ذات الخط الواحد ، النظم الأمومية ، والنظم الأبوية حيث يتم الانتساب فى النوع الأول فى خط الأم ، ويتحدد الانتساب فى النوع الثانى فى خط الأب .

ويرجع الفضل الكبير فى إلقاء الضوء على هذه المشكلة بشكل محدد وملحوس إلى الأنثروبولوجى باخوفن Bachofen الذى نشر كتابه عن « حق الأم » Mutterrecht ويعنى فى حقيقته « سيطرة الأم » لأول مرة عام ١٨٦١ . فقد طور فى هذا الكتاب نظريته الشهيرة عن نظام الانتساب للأم ، وأوضح بكل جلاء اختلاف النظام الأمومى عن النظام الأبوى اختلافاً بعيداً^(٢) .

ومن الأمور المعروفة تاريخياً أن كثيراً من جوانب هذا الموضوع كانت معروفة لجمهور الباحثين والعلماء والمتخصصين قبل ظهور مؤلف باخوفن بفترة طويلة . ومن الدلائل المؤكدة التى تثبت ذلك أن أحد رجال الدين الجزويت الفرنسين - وهو لافيتولا Fr. Lafitau . لاكان قد نشر فى عام ١٧٢٤ شرحاً وافياً لنظم القرابة الأمومية عند الهنود الأمريكيين^(٣) . أى أن مؤلفه قد سبق مؤلف باخوفن بنحو مائة وخمسين عاماً . كذلك استند باخوفن فى تأسيس نظريته على إحدى الملاحظات التى كان قد أبدأها المؤرخ الإغريق الكبير هيرودوت ، حيث أشار إلى أن ال Lykern كانوا يرثون أسماءهم عن أمهاتهم^(٤) .

(٢) انظر كتابه :

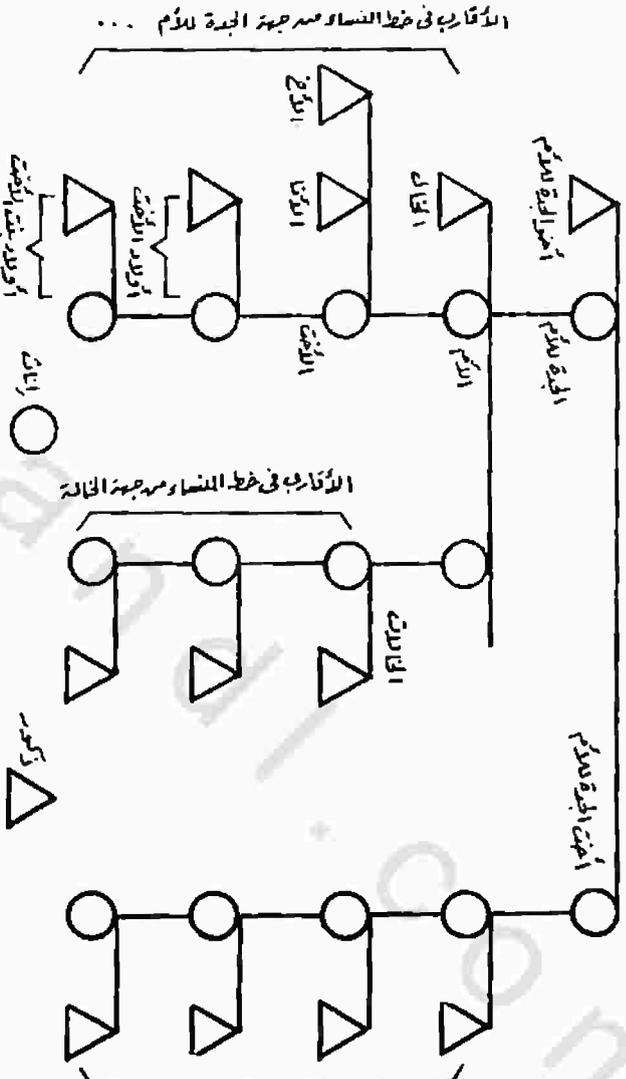
Johann Jacob Bachofen, *Das Mutterrecht*, 1861.

وقد صدرت طبعة حديثة للكتاب ضمن الأعمال الكاملة للمؤلف التى نشرت فى بازل بوسرا فى عام ١٩٤٨ (المجلد الثانى والثالث) .

Cf. J. Fr. Lafitau, *Mœurs des sauvages américains, comparées aux mœurs des premiers temps*, Paris, 1724

(٤) هناك عديد من الدراسات والشواهد فى هذا الاتجاه ، وتكفى بالإشارة إلى مقال جامع فى موسوعة التاريخ القديم (بالألمانية) حيث نجد إشارات وافية إلى كثير من الراجع ووجهات النظر حول هذه النقطة ، انظر :

Pauly - Wissowa, *Realenzyklopädie des Altertums*, Anhang VI, Stuttgart, 1935, PP. 557 - 571, Art. Mutterrecht.



التكامل رقم (١) : الاستجاب في عهد الأم والتربية الأُمومية) يوضح الشكل التخطيطي ضمن أجيال من أقارب رجل معين (الأنا) في عهد الأم. وتلاحظ أنه هل الرضخ من أن الأقارب المذكور في عهد الأم يدورن ضمن الأقارب ، إلا أن أبنائه هؤلاء المذكور لا يدورن ضمن الأقارب الأُموميين. كما تلاحظ أيضا أن أقارب الأب لا يدورن لم هل خريطة التربية اطلاقا.

المصدر : نقل من :

John Lewis Gillin and John Philip Gillin, An Introduction to Sociology, New York, 1942, p. 223.

ولكننا يجب ألا نستطرد في هذا التفكير بلا نهاية وتصور أن باخوفن لم يكن له فضل الريادة في توضيح هذا الموضوع . ذلك أنه صاحب الفضل الأول بلا جدال في تحويل تلك الملاحظات والإشارات والشواهد العابرة إلى نظرية عامة في تطور القرابة . وقد كانت النظرية كما نعرف تتفق كل الاتفاق وتيار الفكر التطوري الذي كان سائدا آنذاك (بل وعلى امتداد القرن التاسع عشر كله) . فكان العلماء الاجتماعيون مشغولين بمناقشات هامة حول النشأة الأولى والأصل الأول لهذا النظام أو ذاك ، وكان من بينها نظام القرابة وسيادة الأم ، هل هو النظام الأسبق ، أم نظام سيادة الأب هو الأسبق . أما اليوم ومع ظهور التيارات الجديدة في حقل النظرية الاجتماعية ، فلم تعد مشكلة « تصيد الأصل » هي الشغل الشاغل للمفكرين الاجتماعيين . وبذلك انتقل هذا الموضوع برمته إلى دائرة الظل (٥) .

ومع ذلك فإذا أردنا أن ندلى برأى في آخر ما انتهى إليه الجدل حول « أصل » هذا النظام ، وعن أسبقيته على النظام الأبوي (أعنى نظام الانتساب للأب) فإننا نؤكد أن الشواهد المتاحة قد أوضحت أن النظام الأمومي قد يسبق في بعض المجتمعات النظام الأبوي ، في حين أن لنظام الأبوي يكون في مجتمعات أخرى هو الأسبق والأقدم عهدا . ويتوقف تتابع النظامين وغيرهما من النظم على التطور الاقتصادي للمجتمع . من هذا مثلا أنه عندما تنشأ مجتمعات الصيادين التي تقوم فيها النساء بفلاحة البساتين (فلاحة مساحات صغيرة من الأرض حول البيت عادة) (٦) . نجد النساء يكتسبن مكانة متميزة عن الرجل ويتمتعن بسلطة واضحة عليه ، وهو أمر قد يحدث بشكل فجائي كاستجابة مباشرة لهذا النظام الاقتصادي الاجتماعي الجديد . وتحتل هذه المكانة

(٥) من بين العلماء الذين ساهموا بدور بارز في هذا النوع من الدراسات والجدل النظري الواسع النطاق - أذكر على سبيل

المثال :

— J. Ferguson Mac Lennan, Sir John Lubbock, Lord Avesbury, Lewis H. Morgan, A.H. Post, Friedrich Engels,

Julius Lippert, C.N. Starcke, F. von Hellwald, E. Gross, J. Kohler, Heinrich Cunow, Sir James Frazer, Robertson Smith, Emite Durkheim, Robert Briffault, J.R. Ronhaar, Claude Lévi-Strauss... etc.

أما بالنسبة للوضع الراهن ، انظر المؤلف التالي :

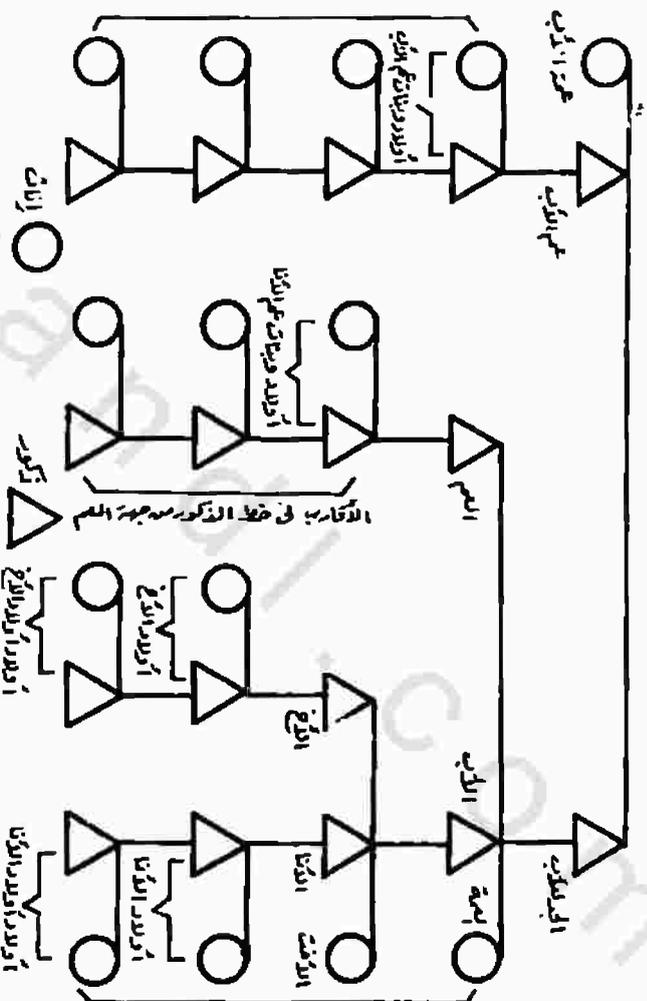
David M. Schneider and Kathleen Gough, (eds). *Matrilineal Kinship*, Berkeley, Calif, 1961.

كما يمكن للقارئ أن يرجع إلى المؤلف التالي باللغة العربية ، يقولون تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود عودة وملاوه ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٧٨ . خاصة الفصول الخامس والسابع والحادي عشر .

(٦) انظر ييلز وهيرمر ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ، (في جزأين) ترجمة الدكتورين محمد الجوهري ، والسيد

الحسيني ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، الجزء الأول ، ١٩٧٦ ، الفصل الحادي عشر ، ص ص ٤٦١ - ٥٠٨ .

الأقارب في خط الذكور مع جيرة عم الأب



الأقارب في خط الذكور من جيرة الجد للأب

الشكل رقم (٢) : الانتساب في خط الأب (القرابة الأبوية)

يرتفع هذا الشكل التمهيلي بحسب أجيال من أقارب رجل معين (الأب) في خط الأب . ونلاحظ هنا أيضا أنه حل الرسم من أن الأبناء الإناث في خط الأب يمثلون ضمن الأقارب ، إلا أن أبناء أولئك الإناث لا يمثلون ضمن أقارب الشخص (الأب) . كما أن أقارب الأم لا يوجد لهم حل عبر خط القرابة الملائم .
 للمصدر : نقلا عن جيلين ومجتمعات ، الرشد السابق ، ص ٢٢٤ .

الرفيعة أيضاً المرأة في المجتمعات التي تمارس فيها النساء الحرف اليدوية كالحداثة والنجارة وصناعة القوارب وغيرها .

على أن هذا الجدل العلمي حول أصل نظام الزواج والأمره لم يقتصر على الحدود العنمية ، إنما خرج إلى دائرة الجدل السياسي واستغل كسلاح لتأييد دعاوى سياسية معينة ، ومن ثم أثرت السياسة على آراء بعض العلماء واستغلت آراء علماء آخرين لتدعيم مواقف سياسية معينة . فنحن نعرف أن فريدريش أنجلز قد اعتنق وجهة نظر باخوفن في سيادة الأم وأسبقية القرابة الأمومية على القرابة الأبوية ^(٧) . وهكذا استند البعض منذ قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧ والثورة التركية في عام ١٩٢٣ إلى نظرية باخوفن لتدعيم الدعوة المطالبة بحقوق المرأة على أساس أن سيادة الأم هي الأصل ^(٨) .

ولاشك أن هذا الجدل الطويل قد أدى إلى تكوين بعض الاتجاهات ونحو بعض الآراء النظرية ، التي احتل بعضها مكانة بارزة لفترة من الزمن ، بل مازال القليل منها متداولاً وشائعاً على الساحة العلمية حتى الوقت الحالى ، ومن ثم لا نرى غضاضة في أن نلقى الضوء عليها بسرعة ، بسبب ما حظيت به من اهتمام وانتشار ^(٩) .

(٧) انظر على سبيل المثال :

د . ثروت أنيس الأسيرى ، الأسرة بين الدين والقانون ، الجزء الأول ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥ .

وانظر كذلك .

Friedrich Engels, *Der Ursprung der Familie, des Privatigentums und des Staates*, Zurich, 1884.

وهو مترجم الى اللغة العربية ، فريدريش أنجلز ، أصل الأسرة ، والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، ١٩٦٧ .
(٨) وهناك دراسة أوضحت ابعاد هذا الاتجاه في الاتحاد السوفيتى في ثانيا دراسة علمية مستقلة ، كتبها فانيا هاله (بالألمانية)

Fanna W. Halle, *Frauen des Ostens*.

« نساء الشرق » ، زيويخ ، ١٩٣٨ . أما في تركيا فقد عمل « زياجوكالب » على إبراز ضرورة تحرير المرأة على أساس أن الأتراك القدماء كانوا يعرفون نظام سيطرة الأم في الماضى البعيد ، وقد حاول جوكالب أن يقيم الدليل على صحة هذا الزعم بالاستعانة ببعض الشواهد التاريخية والأثرية . انظر الكتاب الذى نشره (بالفرنسية) زباد الدين فخرى عن زيا جوكالب ، حياته وآراؤه السوسولوجية : -

Ziyaeddin Fahri, *Ziya Gokalp, Sa vie et sa sociologie*, Paris 1938, PP. 142 - 144.

(٩) ولو أن هذا الذبوع النسبى أصبح قاصراً على الصحافة السياسية (خاصة المجلات الثقافية ذات الاتجاهات السياسية) وعلى الكتابات الماركسية ذات الطبيعة العوآبية الموجهة إلى الجماهير غير المتخصصة والتي ترتدى ثوب الدعاية والائارة ، وليس ثوب التحليل العلمى الدقيق . ومع ذلك فإن هذه الوسائل - برغم بعدها عن العلم ودوائر المتخصصين به فإنها تمارس تأثيراً على جماهير القراء بصفة عامة ، وعلى متقني البلاد النامية على وجه الخصوص الذين يتفدون أساساً على هذا اللون من أدوات التشقيف (إذا تيسرت) .

وقد تمثلت جهود بعض المدافعين عن هذا الرأى فى الخامس نظام الانتساب للأُم فى بعض المجتمعات التى لم يكن معروفا فيها أصلا ، كمجتمعات الساميين القدماء ثم المجتمعات التركىة القديمة بعد ذلك . وهدفهم من ذلك واضح إلى حد كبير ، إذ أنهم يريدون أن يشتوا أن نظام الانتساب للأُم عام وشامل وكان موجودا فى كل المجتمعات على اختلافها .

قد كان من أبرز من درسوا هذا النظام عند الساميين روبرتسون سميت فى كتابه عن القرابة والزواج فى بلاد العرب قديما^(١٠) ، وكذلك أنجرت Engert فى كتابه عن نظام الزواج والأسرة عند العبريين^(١١) والجدير بالذكر أن إثبات وجود نساء قويات أو نساء كن يشغلن مناصب بارزة فى المجتمع لا يعنى على الإطلاق أن الانتساب فى هذا المجتمع كان فى خط الأُم . لأن نظام الانتساب للأُم كما تعلم نظام متكامل له معاملة وله ظواهره ، التى لا يصح أن نخلط فيها أو نضل الطريق إلى معرفتها .

ثم إن أتباع هذا الاتجاه قد تناسوا أو تغافلوا عن حقيقة هامة وهى أن نظام الانتساب للأُم ليست لها علاقة أبدا بنظام سيطرة الأُم .

حيث نلاحظ فى المجتمعات الأمومية (التى تقوم فيها القرابة على الانتساب للأُم) ذاتها ، أن الرجال هم أصحاب السلطة وهم الذين يشغلون مواقع المسئولية الاجتماعية بأنواعها . كل ما فى الأمر أن طبيعة هؤلاء الرجال (أى درجة قرابتهم للفرد) تختلف عن طبيعتهم فى النظام الأبوى . فنجد بدلا من الأب (فى النظام الأبوى) الحال هو المسئول عن الطفل وعن توجيهه . أما من حيث نظام السلطة فيوصف هذا النظام باسم «صلة الختولة» Avunculate أى العلاقة الخاصة بين الحال وابن الأخت^(١٢) .

ويختلف عن هذا النظام الأمومى نظام الانتساب للأب . وقد لاحظ بيلز وهو يجرى كتابها

W. Robertson Smith, *Kinship and Marriage in Early Arabia*, London, 1885.

(١٠)

Thad. Engert, *Ehe - und Familienrecht der Hebraer*, Munchen, 1905

(١٢) وان كنا كثيرا ما نلاحظ على أى حال أن مجتمعات الانتساب للأُم تعرف فى كثير من الأحيان نظام تمر المرأة إلى حد كبير ، أو على الأقل بشكل ليس مألوفنا فى مجتمعات اليوم ، أو فى المجتمعات التى يقوم على الانتساب للأب . وتذكر من هذه المجتمعات على سبيل المثال . الثقافة المينوية فى كريت ، وكثير من الشعوب التى كانت تعيش على شواطئ البحر الأسود ، وعند التوسكيين ، ثم بعد ذلك عن الكلتيين (فى جنوب فرنسا قديما) وعند أبناء اقلم الباسك (فى شمال فرنسا) ، وعند بعض شعوب المحيط الجنوبى سكان جزر التوريرباند ، وعند كثير من شعوب الهند الحمر الأمريكيين ، وأخيرا عند كثير من الشعوب الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء (فى أفريقيا السوداء) . فجميع تلك الشعوب كانت تعطى للمرأة فيها حريات كبيرة ليس مألوفنا أن تحصل عليها النساء فى مجتمعات الانتساب للأب ، ولأملوفا أن تحصل على بعضها النساء فى مجتمعات اليوم . ولكن هذه الحريات شىء ، والقول بسيطرة الأُم شىء آخر . ولذلك يجب أن نتجنب الخلط .

« مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة » أن العشاثر التي تقوم على نظام الانتساب للأم تشبه إلى حد كبير العشاثر التي تقوم على نظام الانتساب للأب . « فالواقع أن شكلي العشيرة متشابهان أشد التشابه في البناء والوظيفة ، ولا يختلفان إلا من حيث خط القرابة الذي يتخذ معياراً لتحديد انتماء الفرد للجماعة . وقد نوقش سبب هذا الاختلاف بإفاضة ، دون أن ينهى النقاش إلى نتيجة مقنعة فعلاً . ذلك أن كثيراً من الآراء قد أدت إلى تشويش الموضوع لا إلى توضيحه . فالموضوع ليس هو سيطرة الرجال أو النساء على مجتمع من المجتمعات ، وإنما هو يدور فقط حول الاعتماد على أحد خطي الانتساب بدلاً من الخط الآخر . فالعشاثر الأمومية لا تعنى بالضرورة أن النساء هن اللاتي يمكن المجتمع ، كما أن وجود العشاثر الأبوية لا يعنى أن النساء يعتبرن إماء أو منقولات . فسيطرة الأم « (أو الحكم المطلق للنساء Matriarchy) وسيطرة الأب (أو الحكم المطلق للأب Patriarchy) حالات متطرفة نادرة كل الندرة . والواقع القائم في معظم المجتمعات (سواء كانت أمومية أو غير ذلك) أن الفروق بين مكانة الرجل والمرأة فروق طفيفة نسبياً » (١٣) .

ويتخذ نظام الانتساب للأب صورتين اثنتين تقريباً ، يمكن أن نسمي إحداهما الصورة المخففة للأسرة الأبوية ، (وهي التي ينتشر وجودها عند كثير من مجتمعات الصيادين البدائية) ، والأخرى صورة متطرفة تقوم على تركيز السلطة في يد الأب (بجسث تتخذ شكل نظام سلطة الأب Patriarchy وذلك عند مجتمعات رعاة الحيوانات الكبيرة . ومن الجدير بالذكر أن تركر السلطة في يد الأب على هذا النحو يرتبط بوجود عبادة الأسلاف (الذكور طبعاً) . وقد كان هذا النظام معروفاً وسائداً عند الصينيين القدماء واليابانيين القدماء ، وعند الهنودوس ، والعبريين القدماء ، والجرمان (أسلاف الألمان) ، والإغريق ، والرومان ، والعرب القدماء ، وعند السلافين وكثير غيرهم من الشعوب (١٤) حيث نلاحظ لدى كافة الشعوب أن المرأة تحتل مكانة

(١٣) انظر رالف بيلز وهاري هومبر ، مقالة في الأنثروبولوجيا العامة ، الجزء الأول ، ترجمة الدكتورين محمد الجوهري والسيد الحسي دار نهضة مصر للطباعة والنشر (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص . ص ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(١٤) بالنسبة للصينيين انظر :

-- Han-yi Feng, *The Chinese Kinship System*, Cambridge, Mass., 1948.
-- Francis L.K. Hsu, *Under the Ancestor's Shadow*, New York, 1948.

أما بالنسبة لليابان ، انظر :

-- Richard K. Bearudslay, John W. Hall and Robert E. Ward, *Village Japan*, Chicago, 1959.
- Seiichi Kitano, «Duzoku and Kindred in Japanese Rural Society», in: Reuben and René Koening, (eds.) *families in East and West. Socialization Process and Kinship Ties*, Paris, The Hague, 1970, pp. 248— 269.

أدنى من الرجل من الناحيتين الاجتماعية والقانونية على السواء . وإن كان من البديهي أن تلك المجتمعات تختلف فيما بينها في مدى سوء وضع المرأة ، ولكنها مع ذلك لا تخرج عن هذا الإطار العام^(١٥) فالقاعدة العامة أن تذهب المرأة عند الزواج للإقامة في بيت أسرة زوجها ، بحيث تنقطع صلتها أو تكاد مع أسرتها هي التي نشأت وترت فيها . وهناك بعض الشواهد القوية والواضحة التي تؤكد مدى انتماء الزوجة الجديدة لأسرة زوجها وانفصالها عن أسرتها . فهي لاتلبس الحداد ولا تتقيد بقيود (وهي كثيرة) إذا مات لها أقرب أقاربها (كأبيها أو أخيها أو عمها . . الخ) ، ولا تفعل ذلك إلا عند وفاة واحد من أفراد أسرة زوجها ، فتلبس عليهم الحداد وتتقيد بكل قيوده . فهي تخضع خضوعاً تاماً لأسرة زوجها ، بحيث أنه يحدث بعد وفاته أن تخضع هي لوصاية ابنها .

وقد حاول ييلز وهويجر في كتابها سالف الذكر أن يلقيا مزيداً من الضوء على الفروق بين نظامي الانتساب للأم والانتساب للأب ، فلاحظ أنه من الممكن تفسير الفروق في تحديد مكان

= وعن الهند انظر :

Milton Singer (ed.) *Traditional India*, Philadelphia, 1959.

— Elisabeth Camerling, *uber Ahnenkult in Hinterindien*, Rotterdam, 1928.

وانظر كذلك بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسيني ومحمد علي محمد ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
وبالنسبة للعربيين القدماء انظر :

C. Gruncisen, *Der Ahnenkult und die Urreligion Israels*, Halle 1900.

- وعن اليونانيين والرومان القدماء انظر .

E. Bette, *Ahnebild und Familiengeschichte bei Romern und Griechen*, Munchen, 1935.

وأخيراً بالنسبة للسلافيين ، انظر :

E. Scheneeweis, *Grundriss des Volksglaubens und Volksbrauches der Serbokroaten*, Celje, 1935.

وانظر أخيراً رينه كونيغ ، الأسرة المعاصرة (بالألمانية ميونخ ، ١٩٧٤ .

R. Koenig, *Die Familie der Gegenwart*.

(١٥) لم تكن المرأة ذات شأن في المجتمع العربي القديم (قبل الاسلام ، الا في بعض كibar القبائل ، اذا كانت المرأة تنتمي الى بيت رفيع ، كما كان الشأن في بعض نساء قريش كهند امرأة أبي سفيان ، وكالسيدة أم المؤمنين خديجة بنت خويلد زوج النبي عليه الصلاة والسلام . فقد كانت لها مكانتها قبل الاسلام ، وقبل الزواج من النبي . أما في غير هذه المجالات الفردية فلم يكن للمرأة اعتبار ، وكانت بعض القبائل تد البنات خشية العار ، وكانت حالهم كما ذكر القرآن الكريم عنهم (الآية) . ولم تكن المرأة تأخذ ميراثاً ، بل كان الميراث للذكور ، لأنهم الذين يكون بهم النصر . ولم تكن قرابة الأم ذات اعتبار : بل كان الاعتبار كله لقرابة الأب . انظر مزيداً من التفاصيل عند محمد أبو زهرة ، تنظيم الاسلام للمجتمع ، دار الفكرة العربي ، القاهرة ١٩٦٥ ،

الإقامة - كما نرى بالنسبة للأسرة المشتركة التي تقوم على نظام السكنى عند الأب وتلك التي تقوم على نظام السكنى عند الأم - من الممكن تفسيرها في ضوء الدرجة التي يتحتم بها على الرجل أو المرأة التعاون في الاضطلاع بالوظائف الاقتصادية الأساسية في المجتمع ، فحينما يكون لمألوف وجود التعاون بين الرجال في مجتمع مكون من أسر مشتركة ، لا ندهش عندما نجد المجتمع يستفيد من التجمع المتعاد للذكور في الأسرة لتكوين قوة عاملة فعالة . ومن ثم يأخذ المجتمع - كما نرى عند شعب التانالا Taaala بنظام الإقامة عند الأب . ولكن حينما تعمل النساء عادة متعاودت في أداء الأعمال المختلفة (ولا يفعل الرجال ذلك) ، نجد أن الأسرة المشتركة القائمة على السكنى عند الأم ، هي الأنسب لهذه العادة (كما نرى عند شعب الايروكوا وظاهرة البيت الطويل وسكانه) . ولكن ليس من الضروري أن ترتبط عشيرة الانتساب للأب دائماً بنظام السكنى عند الأب ، ولا أن ترتبط عشيرة الانتساب للأم بنظام السكنى عند الأم ، وإن كان هذا الارتباط متكرر الحدوث في الواقع . ويعد سكان جزر التوريرياند في ميلانيزيا نموذجاً للارتباط المضاد لذلك ، إذ أنه على الرغم من أن هذا المجتمع يأخذ بنظام السكنى عند الأب ، فإن العشائر تقوم على الانتساب للأم . وهكذا نجد أن الأطفال يولدون ويربون حتى يبلغوا سن المراهقة في عشيرة الأب وفي بيته ، على الرغم من أنهم يتسبون بحكم الميلاد لعشيرة الأم . ولضمان ذلك لا يطلق الأطفال موارد إعالتهم وتعليمهم من الأب ، وإنما من خالهم - الذي يسمى إلى عشيرتهم - والذي يعيش في قرية عشيرته ويوزورهم من حين لآخر ليحضر لهم الطعام ويسهر على تعليمهم وتأديبهم . وعند الزواج تنتقل المرأة إلى قرية زوجها ، أما الرجل فينتقل إلى عشيرة خاله ، لكي يكسب وضعه المناسب في عشيرة أسلافه ، ولذلك فإن عضوية العشيرة لا تتحدد فقط على أساس العوامل التي يبدو واضحاً أنها تلعب دوراً بارزاً في الاختلاف بين الأسر المشتركة ذات السكنى عند الأب وتلك ذات السكنى عند الأم ، لأن هذه العضوية لا تعتمد إطلاقاً على مكان الإقامة .

إلا أنه يبدو من الممكن أن نتبين نوعاً من الارتباط بين الاختلاف في نظام الانتساب للأم والانتساب للأب وبين بعض الآراء السائدة في الثقافة ، مثل القيمة النسبية للرجل والمرأة في نظر المجتمع . فنجد عند الايروكوا ان المرأة في بدنة الانتساب للأم تمثل نواة الأسرة ، وهي المسؤولة وحدها عن إنتاج المواد الغذائية الأساسية كالذرة ، والفول ، والقرع . وتمثل تلك المواد الغذائية - وبالتالي عمليات إنتاجها - مكانة أسمى بكثير من المواد الغذائية المستمرة من عمليات الصيد البري وصيد الأسماك . إذ أن العمليات الأخيرة ليست بذات عائد مؤكد على الرغم من أن القبيلة تعيش في بيئة طبيعية غنية بها . ويرجع ذلك إلى أن حملات الإغارة المستمرة - وما تتطلبه

من الحذر الدائم والاستعداد للدفاع - تحصل من الصعب على الرجال تهيئة كميات كافية منها يمكن الاعتماد عليها . أما المحصولات الزراعية فهي - على العكس من ذلك - تمد السكان بمواد غذائية أكثر انتظاماً ، لأن المزارع تتميز بأنها قريبة مكانياً ومهمة حراستها والإشراف عليها أيسر كثيراً . فالنساء يتمتعن - إذن - بسلطة يدعمها ما يقدمه من خدمات للمجتمع المحلي ، تبدو ظاهرة جلية في كل جانب من جوانب حياة قبائل الأيروكوا : العائلية ، والاقتصادية ، والسياسية والدينية على السواء .

ونجد - على خلاف هذا - شعب الباجندا الذي يعيش في شرق أفريقيا ، حيث تقوم العشائر هناك على نظام الانتساب للأب ، على الرغم من أن المرأة عندهم هي المشوثة عن توفير المواد الغذائية الرئيسية ، كما هي الحال تقريباً عند الأيروكوا . فعند الباجندا تضطلع المرأة بجميع الأعمال الزراعية تقريباً ، فيما عدا الأعمال الشاقة فقط - كقطيع الأبقار من الغابات - وهي التي يوكل أمرها إلى الرجل . ومع أن الرجال يسهمون في توفير المواد الغذائية - عن طريق الصيد البري وصيد الأسماك ؟ إلا أن نسبة ما يقدمونه أقل أهمية بكثير مما تقدمه النساء . فاليث الباجندي العادي يعتمد اعتماداً قاطعاً على نبات « لسان الحمل » ، أما اللحم والأسماك فهي - ان توافرت - تعد من قبيل الرفاهية .

إلا أن هناك نشاطاً آخر - من طبيعة اقتصادية أيضاً - يظهر الرجل فيه كفاءة أكبر ، ذلك أن لدى الباجندا تنظيمًا اجتماعياً وسياسياً على جانب كبير من التطور ، فهم يبلغون نحو مليون نسمة يعيشون في ظل دولة ملكية ، يحكمها ملك يتوارث العرش ، يعاونه عدد كبير من موظفي البلاط ، وزعماء القبائل ، وزعماء الوحدات الأصغر الذين يعينهم الملك في مناصبهم . ويمثل شن الحرب نشاطاً اقتصادياً قاتق الأهمية ، كما يحتاج إلى عدد كبير من الرجال كي يتم بنجاح . ذلك أن النساء لا يشاركن في الحملات الحربية إطلاقاً ، اللهم إلا كخدم ، وعندما يحدد الملك ومستشاروه موعد الحملة الحربية السنوية ضد أعدائهم التقليديين ، تمشد أعداد ضخمة من الرجال ، ويتحرك الجيش إلى خارج حدود المملكة ليتخذ لنفسه قاعدة للعمليات الحربية . ومن تلك القاعدة تنطلق جماعات صفار نسبياً للإغارة والقيام بعمليات النهب والسلب ولكن لما كان العدو مستعداً للدفاع ، فإن تلك العمليات الصغيرة نسبياً تتحول إلى معارك حامية بين جيشين كبيرين ، وتسبب في سقوط عدد ضخم من الضحايا . ويتعهد المحاربون بالقتال بشجاعة والموت إذا استدعى الأمر وذلك دفاعاً عن مليكهم ، وما يلزم المحارب بالوفاء بتعهده أن إخفاقه في تحقيقه سيوجب عليه الكراهية ، وينتهي الأمر بمصادرة ثروة المجرم الذي نكث العهد . أما الفوز في

الحرب فيجلب على صاحبه الشرف والهيبة ، هذا طبعا علاوة على ما يعود عليه من ثروة طائلة . وكثيرا ما تؤخذ أعداد كبيرة من النساء كغنائم ، وتوزع على المحاربين المبرزين كمكافأة على شجاعتهن . ويستأثر الملك بنصف غنائم الحرب المادية ، ذلك أن الحروب تمثل أحد موارد الدخل الرئيسية للبيت الملكي وللحكومة .

وكذلك نجد أن الرجال هم الصناع اليدويون المهرة عند الباجندا ، فمنهم عمال بناء المساكن ، والحدادون ، والتجارون ، ونجارو القوارب ، وعمال صناعة الجلود ، وصناع الأواني الخزفية وما إلى ذلك ، وتباع منتجات كل تلك الحرف ، علاوة على فوائض المحصولات ، في أسواق تجارية كبرى تقام بصفة دورية . ويشرف على الأسواق موظف حكومي يعينه الملك ليحافظ على النظام ، ويحصل ما قيمته ١٠٪ ضرائب على جميع المعاملات التجارية . وتمثل حصيلة تلك الضرائب مصدراً هاما آخر من مصادر ميزانية البيت الملكي .

وإزاء هذه الظروف الاقتصادية لا تدهش عندما ترى الرجل يتمتع بمكانة رفيعة عند الباجندا ، وخاصة في نظر الدولة ، في الوقت الذي تمثل فيه المرأة مكانة أدنى منه بكثير . إلا أن هناك عاملا آخر يجب ألا نسقطه من الاعتبار . فرغم قلة معلوماتنا عن تاريخ الباجندا ، إلا أنه يبدو واضحا أن المملكة ظاهرة حديثة نسبيا ، وأن الذين أسسوها أبناء شعب يقوم برعى الماشية . وكان هذا الشعب قد هاجر إلى ذلك الإقليم قبل الفترة التي يوجد لدينا عنها وثائق أو معنومات تاريخية ، وفرضوا سيطرتهم على شعب زراعي أقل عدوانية كان يعيش في تلك المنطقة في ظل نظام سياسي أكثر بساطة . ويبدو أن عشائر الانتساب إلى الأم كانت هي الجماعات الاجتماعية السائدة عند ذلك الشعب الزراعي . واتسجاما مع الحقيقة التي مؤداها أن رعى الماشية هو من اختصاص الذكور فقط ، ولما كان مورد الحياة الأساسي عند ذلك الشعب هو رعى الماشية ، فيبدو من المحتمل جدا أن النظام السياسي لدى الشعب الوافد كان يقوم على العشائر الأبوية أساسا . ونتيجة لهذا الغزو تعدل التنظيم الاجتماعي للشعب المغلوب برمته بحيث يناسب أنماط التنظيم الموجودة عند الشعب المنتصر . وعلاوة على هذا أصبحت ملكية الماشية والعناية بها علامة من علامات الهيبة (باعتبارها رمزا للجماعة الحاكمة) ، في حين هبطت مكانة الفلاحة ، بوصفها مهنة الشعب المغلوب . والملاحظ اليوم عند الباجندا أنه برغم أن غالبية السكان تكاد تعتمد اعتمادا كليا على المنتجات الزراعية ، وأن الماشية نادرا ما تستخدم للغذاء فإن اقتناء الماشية فقط هو الذي يميز الأسرة الثرية القوية . أما ملكية الأرض - مها تكن مساحتها - فلا تضيف إلا قليلا على مكانة الأسرة ، أو لا تضيف شيئا إلى مكانتها على الإطلاق . فربما كان هذا العامل التاريخي - بقلبه للقيم

الأصلية في المجتمع - علاوة على الأهمية المتزايدة للرجال كمحاربين ومدافعين عن الدولة ، ربما كان ذلك هو سبب هذا التنظيم العشائري القائم على الانتساب للأب .

ويتضح من هذا العرض الذي قدمه بيلز وهويجر في كتابها^(١٦) أننا لا نستطيع أن نفسر التأكيد على الانتساب للأب أو الانتساب للأُم في التنظيم العشائري في ضوء العوامل الثقافية المعاصرة وحدها . إذ أنه من الممكن أن يوجد في كل مجتمع بعض العوامل التاريخية الخاصة التي يجب أخذها في الاعتبار لفهم الثقافة المعاصرة فيها كاملا . ولكننا نلاحظ - من ناحية أخرى - أن الأحداث التاريخية مهما كان تأثيرها الأولى ، لا تغير من الحقيقة التي مؤداها أن مختلف عناصر الثقافة يؤثر بعضها في بعض تأثيرا حاسما فعلا . فالتحول الذي حدث عند الهاجندا من العشائر الأمومية إلى العشائر الأبوية لم يكن ليتحقق ما لم تؤد الظروف الجديدة التي خلقها الغزو إلى أحداث تغيرات هامة في الأنماط الاقتصادية الكلية السائدة في ذلك المجتمع .

٣ - حلول وسطى توفيقية :

من الواضح أن نظامي القرابة الأبوي والأموي بالصورة التي عرضناها هنا يمثلان في حقيقة الأمر مركبين ثقافيين اجتماعيين ، تتجمع في كل منها عشرات العناصر والوحدات الفرعية بتوليفة مختلفة في كل حالة على حدة . وقد أدى عرض كل منها بشكل مبسط - وواضح كل الوضوح - إلى تغذية الاعتقاد بأنه بوجود قدر من النقاء والوحدة والانسجام في المجتمعات التي تأخذ بكل نظام منها ، وذلك ما يخالف الواقع الفعلي في حقيقة الأمر . بعبارة أخرى يمكن القول بأن كل نظام من هذين النظامين يمثل في صورته النقية الواضحة نمطا مثاليا ، وليس نمطا واقعيا ، لأن النمط الواقعي يختلف - قليلا أو كثيرا من حالة لأخرى - عن هذا المثال . فتلك الأنماط هي كما يصفها رينيه كونيغ^(١٧) هي موقف أبديولوجي ، أي موقف مشحون بالمثاليات يحاول السلوك الواقعي الاسترشاد به والتمسك بالاقتراب منه قدر الإمكان .

لهذا السبب يتجه علم الاجتماع الحديث في ضوء إنجازات الدراسات الأنثروبولوجية الثقافية إلى مراعاة الفصل الواضح بين القواعد والمبادئ التي تسود المجتمع في لحظة معينة من تاريخه وبين السلوك الواقعي (الفعلي) السائد في هذا المجتمع في نفس تلك اللحظة التاريخية . وهناك العديد من الكتابات التي اهتمت بهذه النقطة وأقامت الدليل عليها استرشادا بما توصل إليه علم الأنثروبولوجيا

(١٦) انظر بيلز وهويجر ، مقدمة في الأنثروبولوجيا (الترجمة العربية) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٦ - ٤٩٩ .

(١٧) انظر رينيه كونيغ ، الأسرة للمعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ - ٢٧ وكذلك للراجع الواردة هناك .

الثقافية من معلومات وما كشف عنه من ملاسبات ومواقف واقعية في مجتمعات شتى على امتداد رقعة كوكبنا الأرضي^(١٨) .

وقد علمتنا الدراسة الأنثروبولوجية أن الثقافات تنطوي دائماً على نمطين رئيسيين من أنماط السلوك هما : الأنماط المثالية ، والأنماط السلوكية (أى الواقعية) . وقد عرف كلاهون الأنماط المثالية بأنها ما ينبغي أن يفعله أو يقوله أفراد مجتمع معين من مواقف معينة ، إذا ما أرادوا الامتثال الكامل لمعايير السلوك التي تحددها ثقافتهم^(١٩) . أما الأنماط السلوكية (الواقعية) فتقوم على ملاحظتنا لما يمارسه الناس فعلاً في مواقف معينة . فنحن نلاحظ أن كثيراً من سكان المدن اليوم يدركون بكل وضوح أن بعض إشارات المرور تتطلب من قائد السيارة أن يتوقف عند أحد التقاطعات ، وينظر بعناية إلى كلا الجانبين قبل أن يعبر التقاطع . ولكننا نجد في السلوك الفعلي للناس أثناء قيادتهم سياراتهم أنهم يستجيبون لتلك الإشارات استجابات متفاوتة أشد الضاوت^(٢٠)) فدلول إشارة المرور هنا هو عبارة عن نمط مثالي من ثقافة أحد المجتمعات الغربية ، بينما نجد أن السلوك الفعلي لقائدى السيارات إزاء إشارة المرور يمثل أنماطاً سلوكية (واقعية) لثقافة ذلك المجتمع .

وتوجد نفس الاختلافات بين الثقافة المثالية والثقافة السلوكية (الواقعية) في كل مجتمع . وقد

(١٨) انظر حل سيل للثال :

William J. Goode, *World Revolution and Family Patterns*, London, 1963, Chap. 2.

And Rene Koenig, «Soziologie der Familien», in: R. Koenig (ed.) *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. II, Stuttgart, 1969, PP. 172 — 305.

Clyde Kluckhohn, «Patterning in Navaho Culture», in:

(١٩)

Leslie Spier (ed.) *Language, Culture and Personality*, Menasha, Wisconsin, Sapir Memorial Publication Fund, 1941, PP. 109—130.

نقلا عن بيلز وهويجر ، للرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢٠) وقد درس فيرنج وكرايز استجابات ١٥٤١ من قائدى السيارات عند لحدى اشارات المرور التي تلزم قائد سيارة

بالتوقف عند تقاطع معين . وقد توصلت تلك الدراسة الى نتائج مثيرة للاهتمام نوردنا فيها بلى :

(١) ٥,١٪ من المجموع الكلى هم الذين أوقفوا سياراتهم فعلا عند خط التوقف أو قبله بقليل (أى أنهم امتثلوا لتعليمات المرور

في هذه الحالة امتثالا كاملا) .

(ب) ١١,٥٪ من المجموعة المدروسة قللوا سرعتهم الى حوالى من ١,٥ - ٥ كم في الساعة .

(ج) ٤٥,١٪ قللوا سرعتهم الى حوالى من ٥ - ١٠ كم في الساعة .

(د) ٣٥٪ قللوا سرعتهم إلى حوالى ١٠ كم في الساعة أو ما فوق ذلك .

(هـ) ٣٢٪ من مجموع قائدى السيارات تجاهلوا اشارة المرور كلية .

انظر الدراسة التالية :

— Fearing and Krisc, «Conforming Behavior and the I Curve Hypothesis», in: *Journal of Social Psychology*, No. 14, 1941, PP. 109—118.

لاحظ أوبلر في دراسته لإحدى قبائل الهنود الحمر أن الرجل الذي يكشف أن زوجته نخونه يتظر منه أن يستجيب استجابة عنيفة وحادة . وفي هذا يقول أوبلر : « إن الزوج الذي يكشف خيانة زوجته له ولا يبدى مشاعر الحقد والرغبة في الانتقام ، يعتبر شخصاً عديم الرجولة . فمن المتوقع أن تكون المرأة ، مادامت هي أيسر الأشخاص منالا بالنسبة له ، أن تكون أول من يتعرض لغضبه والضرب هو أقل العقوبات التي يمكن أن يوقعها عليها . وإذا لم يكن هناك من يتشفع لها من قريب أو غيره ، فإنها يمكن أن تفقد حياتها عقاباً لها على ذلك ، أو قد تتعرض للتشويه ، أو تبر عضو من أعضاء الجسم . كذلك يصر الزوج بنفس الدرجة على انزال العقوبة بالرجل الذي اعتدى على بيته . وفي هذا يقول أوبلر - نقلاً عن أحد أفراد قبيلة الأباتش - : « وبعد أن يعاقب الزوج زوجته أو يقتلها ، يتجه إلى البحث عن الرجل لبقته » .

إلا أن النماذج الواقعية الفعلية لحالات الخيانة الزوجية التي سجلها أوبلر دلت على أن الزوج المجنى عليه لا يتخذ دائماً مثل تلك الخطوات الحادة المتطرفة . ويقول أوبلر في وصف أحد الأزواج الذي اكتشف خيانة زوجته أنه رغم ما أبداه من ضيق وغيظ شديد إلا أنه لم يكثر ، واتخذ لنفسه زوجة أخرى (٢١) .

فالأنماط المثالية تمثل الأشياء الواجب اتباعها ، أو المفروض اتباعها ، في ثقافة مجتمع ما ، كما يبدو ذلك في أفعال وفي كلام أفرادها . إلا أننا نجد أنه ليست جميع الأنماط المثالية تحدد وسيلة واحدة فقط للاستجابة لموقف ما ، فكثير من الأنماط المثالية تحدد وسيلة واحدة فقط للاستجابة لموقف من وسائل الاستجابة لموقف معين . إلا أنها لا تحظى جميعاً بنفس الدرجة من القبول (٢٢) . وإذا طبقنا تلك المبادئ العامة على سيدان القرابة والأسرة الذي تناوله الآن ، لوجدنا أن

Morris E. Opler, An Apache Life Way, PP. 409 — 410.

(٢١)

نقلاً عن بيلز وهيرجر ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢٢) وقد اقترح كلايد كلاكهون في مقاله الذي سبقته الإشارة إليه تصنيف الأنماط المثالية إلى خمس فئات :

- ١ - الزامية : وذلك عندما لا يتبع الثقافة الا وسيلة واحدة فقط للاستجابة لمواقف معينة .
- ٢ - مفضلة : وذلك عندما يتبع الثقافة أو تتسع بأكثر من وسيلة لمواجهة الموقف ، ولكن احداها تفضل الاخرى جميعاً وتميز عليها .
- ٣ - تغطية أو شائمة : وذلك عندما يتبع الثقافة اكثر من وسيلة من وسائل مواجهة الموقف وتقرها جميعاً بنفس الدرجة ، ولكننا نجد احداها اكثر انتشاراً مما عداها .
- ٤ - بديلة : وذلك عندما يتبع الثقافة اكثر من أسلوب من أساليب السلوك ، وتقرها جميعاً بنفس الدرجة ، ولا يوجد بينها أى اختلاف لامن حيث القيمة ولامن حيث الانتشار .
- ٥ - محدودة : وذلك عندما لا يقر المجتمع بعض أساليب السلوك الا بالنسبة لقطاع معين من أفراد المجتمع ، ويحظره على بقية المجتمع .

الخط الثقافي المثالي ربما يعطى الأب سلطة مطلقة لاتحدها أى حدود على أفراد أسرته ، له شأنها ولا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها ، معنى ذلك أنها في الواقع العملى ليست مطلقة بحال من الأحوال . إننا نجد أن حق الطلاق مطلق للرجل حسب الشريعة الإسلامية (وإن كانت روح الشرع قد قصرت هذا الحق على ملابسات وظروف معينة ، ولكنه من الناحية الشكلية مطلق للرجل لا يرتن إلا بإرادته وحده) ولكن الرجل لا بد في الواقع العملى أن يأخذ في الاعتبار ردود الفعل المتوقعة من أسرة زوجته لو أنه أقدم على سلوكه هذا ، أوعما يأخذ في اعتباره بعض المصالح الاقتصادية التى تربطه بزوجه أو أسرته ، ومن ثم يجعل إقدامه على اتخاذ خطوة الطلاق أمرا يجب أن يحسب له ألف حساب . ويمكن أن نسوق العديد من الشواهد من ميدان الأسرة والقربة التى تؤيد هذه الحقيقة الواضحة (٢٣) .

ومن الطريف فعلا أن نلاحظ أن الواقع العملى يؤكد لنا في كثير من الحالات أن المجتمع يضع بعض القيود ويفرض بعض المحاذير على نظام القربة بالانتساب إلى طرف واحد فقط ، الأب أو الأم . ففي نظم القربة الأمومية (التى تقوم على الانتساب في خط الأم) تنكسر حدة هذا الأسلوب التمييز من خلال العلاقات التى تتكون في الواقع العملى بين الرجل (الأب) وأبنائه الذكور ، وفي أغلب الأحيان يحرص الأب على أن يحتفظ لأبنائه بحوزه من ميراثه الذى كان من المفروض أن يذهب إلى أولاد أخته (حسب ما يقضى النظام الأمومى في التوريث) .

ولو حاولنا أن نحلل هذه الظواهر لأدركنا في المقام الأول أن المعيشة المشتركة من شأنها أن تخلق بعض العواطف والصلات بين الرجل وأبنائه ، على الرغم من أن أحوالهم هم الذين يتحملون نفقاتهم ويوجهونهم ويتحملون مسئوليتهم (بل ويورثونهم) . كما أننا لا نستطيع أن ننكر أن بعض المجتمعات الأفريقية التى كانت تأخذ بالنظام الأمومى قد تأثرت ولا شك بالثقافة الأوروبية التى عايشوها من خلا المستعمرين البيض . ولو أننا لا يمكن أن نتصور حدوث تعديلات أساسية في هذا النظام العام ، ما لم تكن هناك إرهابات تبشر بذلك وتوحى به في الثقافة الأفريقية الأصلية ، وهى مؤشرات تدل على وجود نوع من العلاقة الخاصة بين الأب وأبنائه . وإن كنا يجب أن نلاحظ ونحن في هذا الصدد أن الرجل لم يكن يجرؤ أن يورث أبناءه سوى تلك العناصر أو الأشياء التى حصل عليها بكده ومجهوده الخاص ولم يرثها (كالأرض مثلا) . فتلك الثروة التى انتقلت اليه بالميراث عن أمه لا يمكنه أن يتصرف بها إلى أولاده ، وإنما ينحتم عليه أن يورثها لأبناء

(٢٣) ضرب ريبه كوتيج في مؤلفه « الأسرة المعاصرة » امثلة من حياة الأسرة الرومانية القديمة تصل بتقيد سلطة الأب على أبنائه داخل الأسرة .

أخته أو أخواته . ولذلك فإن الشائع ان يورث أبناءه العناصر المنقولة ، وفي جميع الاحوال تلك التي حصل عليها بمجده الخاص وعن غير طريق الميراث .

كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن نظم القرابة الأوموية آخذة في الانقراض على مستوى العالم كله . وليس في أفريقيا أو أمريكا فحسب^(٢٤) . بل إنه حتى لدى شعب النايار Nayar الذي يعيش في ساحل مالابار (والذي كثيراً ما كتب عنه الكتاب وأشاروا إليه واستشهدوا به) والذي يقترن فيه نظام الانتساب للأم بنظام تعدد الأزواج ، هذا النظام قد اختفى تماماً منذ أوائل القرن العشرين . كما اختفى من العالم كله نظام تعدد الأزواج اختفاء كاملاً . واختفى نظام سلطة الخال (أو علاقة الخوالة) ، وإن كان دور الخال في تلك المجتمعات قد اقتصر اليوم على إدارة ثروة الأسرة والتصرف فيها . ولكن المهم أنه ليس بمحكم القانون أي ليس نتيجة إلزام شرعي) ولكن بمحكم تيسره في الواقع^(٢٥) .

كما نلاحظ من ناحية أخرى أن سلطة الأب في النظام الأبوي لم تعد مطلقة كما كان الحال في الماضي . ولو تساءلنا عن السبب في ذلك ، لوجدنا أمامنا عديداً من الاحتمالات وكثيراً من الاجابات التي يمكن أن نشير إلى بعضها على عجل . وهذا أمر طبيعي لأن ملاسات كل مجتمع وسمات كل نظام في الواقع مختلفة ومتباينة ، ومن هنا افتتح آفاق الإجابة على احتمالات عديدة . وقد تردد كثيراً في الكتابات الغربية - الأنثروبولوجية والسوسيولوجية على السواء - أن نظام الانتساب للأم مخالف للتصورات الثقافية الغربية الحديثة ، ومن ثم كان الاحتمال أكبر في أن يختفى بسرعة لدى أول احتكاك مع المستعمرين البيض . ولكن لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن المجتمع الإنساني نفسه لديه نفور مؤكد من الالتزام الصارم بنظام الانتساب في خط واحد فقط ، أي أن تقوم القرابة على الانتساب للأب دون الأم أو العكس . إذ الحقيقة أن نظام القرابة ذي الخط الواحد

(٢٤) George P. Murdock, *Africa*, New York, 1959; Arthur Philips (ed.) *Survey of African Marriage and Family Life*, London, 1953; A. R. Radcliffe Brown and Daryll Forde, *African Systems of Kinship and Marriage*, London, 1956; William Goode, *World Revolution and Family Patterns*, London, 1963.

(٢٥) انظر مؤلف جود الذي سلفت الإشارة إليه في الحاشية : السابقة ، ص ٢٥٤ : ٢٥٦ ، وانظر كذلك E. Kathlin Gough, *Changing Kinship Usages in the Setting of Political and Economic Change Among the Nayars of Malabar*, in: (*Journal of the Royal Anthropological Institute*), 82, 1952. PP. 71 - 87;

—, «The Nayars and the Definition of Marriage», in: *Journal of the Royal Anthropological Institute*, 89, 1959 PP. 23 - 34.

—, «Is the Family Universal? The Nayar Case», in N. Bell and E. Vogel, (eds). *A Modern Introduction to the Family*, Glencoe, Ill., 1960, PP. 76 - 92.

— M.S.A. Rao, *Social Change in Malabar*, Bombay, 1957.

يمكن في غير قليل من الأحيان أن يكون عامل هدم للبناء الاجتماعي^(٢٦) . ويؤكد لنا هذا التفسير أنه في ظل النظام الأبوي كانت هناك دائماً قوى مؤثرة وواضحة تعمل ضد نظام الانتساب في خط واحد ، وأن المجتمعات الأبوية ، كانت تنجح دائماً في خلق بعض الحلول الوسطى التي تنهى إلى شيء من الإنصاف للمرأة . كما أنه حدث كذلك في بعض تلك المجتمعات أن حل النسب محل القرابة العاصبة .

لقد أشرنا من قبل إلى أن السلطة المطلقة التي يتمتع بها رب الأسرة في الأسرة الأموية كانت في الحقيقة قد أصبحت نوعاً من المثل الأعلى الثقافي أو الصورة المثالية الثقافية ، ولكن كان يحد منها في الواقع العمل قوى ومؤثرات أخرى لا تجعلها تبدو بالصورة المطلقة التي يرسمها المثل الأعلى الثقافي . وتأتي مثل هذه المعارضة وتلك القيود من ناحية نسائه ومن ناحية أولاده في الأسرة . كما أننا يجب أن ننتبه إلى نقطة هامة وهي أن النظم الأبوية لم تكن « أبوية » بنفس القدر أو على نفس المستوى ، أي أن وضع الأب وسلطته لم يكن متماثلاً أو حتى متشابهاً فيها جميعاً . وإنما كانت تتفاوت فيما بينها في درجة خضوعها لسلطة الأب . ولا شك أن الصورة المتطرفة للنظام الأبوي يمكن أن نجدها في النظام الروماني القديم وكذلك في النظام العربي القديم ، حيث بلغت سلطة الأب أقصى مدى معروف لها^(٢٧) . أما إذا نظرنا إلى بلاد الإغريق على سبيل المثال فنجد أن النظام الأبوي فيها كان أكثر اعتدالاً من النظام الروماني بكثير ، كما أن دور المرأة كان أوضح وأكثر تأثيراً أيضاً . وقد حاول بعض الدارسين أن يفسر اعتدال النظام الأبوي في اليونان القديمة و بروز دور المرأة بأن تلك البلاد كانت قد تعرف قبل هذا النظام الأبوي نظاماً أمومياً ، وأن الامتيازات التي تتمتع بها المرأة ليست سوى بقايا تلك المرحلة الأمومية التي عفى عليها الزمن . ومع أن هذا التفسير قد ثبت أنه صحيح بالنسبة لبعض الشعوب الأخرى (كالشعب الكلتي مثلاً) ، إلا أن إطلاقه على كل الشعوب التي نجد فيها نظاماً أبوياً يفسح مكانة بارزة للمرأة سوف يقودنا من حيث لا ندرى إلى إطلاق الاعتقاد بأولوية نظام سيطرة المرأة ، أو فكرة « حق الأم » التي نادى بها باخوفن ، وهو أمر لم يعد بسيفه تقدم العلم اليوم ولم يبق عليه الدليل بهذا الشكل العام المطلق ولذلك يمكن أن نقول إن تحسن وضع المرأة في ظل نظام أبوي ، يمكن تفسيره بالقول بأسبقية

(٢٦) انظر توضيحاً لهذه القطعة عند مالبونوكي :

Bronislaw Malinowski, Marriage, in: *Encyclopaedia Britannica*, Chicago, London, Toronto, Geneva, 1962, p. 943.

(٢٧) لاشك أن تعاليم الاسلام السمحة قد جاءت ففضفت من غلو هذا النظام وهديته ، وجعلته أكثر انسانية ورحمة

وجود نظام أمومي في ذلك المجتمع ، ولكن ذلك ليس بالأمر المحتمى أبدا ، لأننا إن فعلنا ذلك نخرج من دائرة العلم .

ولكن التفسير الأقوى والأصح لهذه الظاهرة هو الاعتقاد بأن هناك عوامل قوية فعالة تجند نظم القرابة الثنائية وتغديها (أى الانتساب لكل من الأب والأم في نفس الوقت ، وذلك على خلاف النسب المزدوج الذي سوف نشرحه فيما بعد) . كما أن هناك بعض الظروف الموضوعية التي تعرفها بعض المجتمعات حيث يعهد بالطفل بعد بلوغه سنا معينة إلى أحد المدرسين الحريين الذي يتعهده لتلقيه فنون الحرب ، فيعده ذلك الوضع الجديد عن خط الانتساب للأم وعن الانتساب للأب ، ويتخذ الشاب منذ ذلك التاريخ خط انتساب جديد محايد . وهكذا يمكن أن نسوق العديد من الظواهر التي تنطوي على عوامل تخفف من حدة الانتساب في خط واحد وتجند الانتساب الثنائي ، أو انتسابا في خط جديد محايد ، فتخفف عن دون قصد من حدة النظام القائم .

٤ - الانتساب الثنائي :

هناك نظام الانتساب الثنائي المعروف عندنا في العالم المعاصر في الغالبية العظمى من المجتمعات ، كما كان معمولا به عند أغلب الشعوب في الماضي أيضاً . وهو لا يقوم على فكرة الانتساب في خط واحد ، سواء خط الأب أو الأم ، وإنما على الانتساب إليهما معا في نفس الوقت . وأوضح نموذج له شكل شجرة النسب أو شجرة العائلة التي تتخذ شكلا متناسقا بحسب الانتساب إلى الوالدين في نفس الوقت .

وتجد هذا النظام بشكله هذا في بلادنا الشرقية أكثر وضوحا نسبيا منه في المجتمعات الغربية ، حيث أن الزوجة في ظل هذا النظام الثنائي تظل محمضة عندنا بلقب عائلتها بعد الزواج . ولكنه يتميز في البلاد الغربية بميل إلى ترجيح لجانب الأب ، حيث يتسب الأولاد وتتسب الزوجة بعد الزواج إلى عائلة الأب (لقب فقط) ، ولذلك يعرف هذا النظام باسم « التسمية بالأب » أو Patrimonial^(٢٨) . وإن كان رينيه كونيغ يسجل ظاهرة الخروج اليوم - بشكل متزايد - على هذا النظام في كثير من المجتمعات الغربية وبلاد أوروبا الشرقية على السواء ، حيث تحتفظ المرأة بعد

(٢٨) تجد دراسة هذا النظام وتعليقا عليه في :

Raymond Firth (ed.), *Two Studies of Kinship in London* London, 1956, PP. 33 - 63.

وقد وجه ميشيل بعض الانتقادات الى هذا النظام في :

Andr e Michel, *Notion de famille dans la legislation*, 1959, PP. 90 ff.

الزواج بلقب عائلتها ولقب عائلة زوجها في لقب واحد مركب^(٢٩) . ويشير بوجه خاص إلى الوضع في الثقافات الأسبانية في شبه جزيرة ايبيريا حيث يمتزج لقب عائلتي الأب والأم معا على الدوام (وليس بشكل استثنائي فقط) في حين يسيطر على الأسرة النظام الأبوي بصفة عامة . ولكن من المؤكد أنه رغم وضوح الأساس الثنائي لنظام القرابة في العالم المعاصر ، فإن نظام التسمية بالأب يعكس بجلاء رواسب نظام أبوي قديم كان يحصر القرابة في خط واحد فقط . وعلى خلاف هذا التراجع لخط الأب في عملية التسمية نجد الأسرة المعاصرة ترجح خط الأم في ميدان العلاقات والاهتمامات الأسرية ، بحيث يطلق بعض العلماء على الأسرة في العالم الغربي الحديث (وإلى حد ما في بلادنا ، ولكن ليس بنفس القدر) يطلقون عليها اسم الأسرة المتمركزة حول الأم . mother - centered

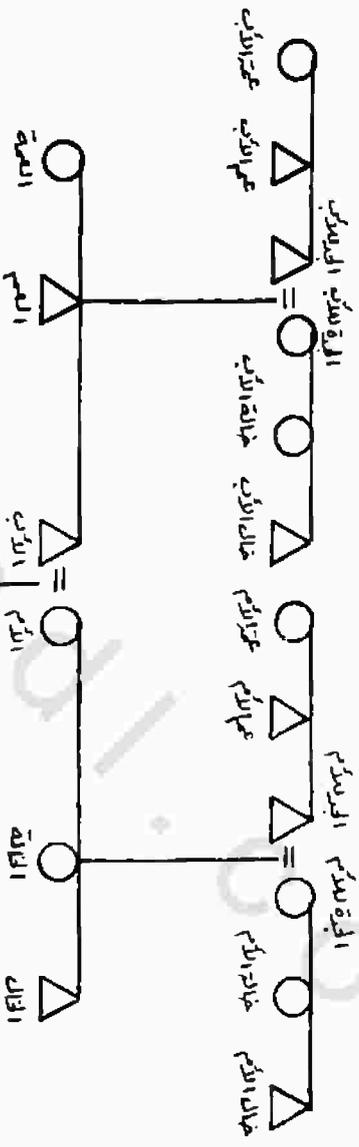
فتعمل المرأة في الأسرة الحديثة على تنمية ورعاية علاقات أسرتها الجديدة (الأسرة الرواجية) مع أقاربها الإناث والذكور (حسب هذا الترتيب في الأهمية) . وقد أبرزت تلك الظاهرة وبينتها بجلاء كثير من دراسات الأسرة في أوروبا وأمريكا ، واتفقت أغلبها على تأكيد هذا الاتجاه^(٣٠) . ولهذا يحق لنا القول دون مغالاة أن نظام القرابة في الأسرة المعاصرة في الدول الصناعية يتميز اليوم بأنه يلتزم نظام التسمية بالأب ولكنه متمركز حول الأم .

ولكن فيما عدا هذه الظواهر الحثانية أو المعارضة فإننا يمكن أن نعمم القول بأن نظام الانتساب الثنائي هو أكثر النظم شيوعا في الماضي والحاضر على السواء . غير أن هذا الحكم العام يثير قضية

(٢٩) فإذا افترضنا مثلا أن آسة اسمها : منى رشاد قد تزوجت من رجل اسمه : محمد عباس ، فإن اسمها بعد الاقتراح به سوف يصبح ، منى عباس . ولكن الظاهرة المتكررة اليوم أن تحفظ الفتاة بلقب عائلتها الى جانب لقب عائلة زوجها ، فيكون اسم تلك الفتاة بعد الزواج من هذا الرجل : منى رشاد - عباس والسبب في ذلك أن تأخر من الزواج يتيح للمرأة في المجتمع الغربي أن تبرز في ميدان عملها ، وربما يتشتر اسم عائلتها الى جانب اسمها على نطاق واسع (كأن تكون كاتبة أو مؤلفة مثلا) وذلك كله في مرحلة ما قبل الزواج ، فتمل عليها مصالحها الخاصة أن تحفظ بلقب عائلتها (الى جانب لقب عائلة الزوج) بعد الزواج ، وربما يدعى المرأة الى ذلك المحافظة على لقب عائلتها ، كأن تكون من عائلة عريقة مثلا . وهكذا . ولكن من الممكن أن يكون احتفاظ المرأة بلقب أسرتها لغیر ما سبب ظاهر سوى تأكيد وجودها الى جانب لقب الزوج . ومع ذلك فيجب التأكيد بأن هذا الأسلوب لم يصبح بعد واسع الانتشار ، ولكنه موجود ومتكرر بحيث يستأهل منا وقفة عنده .

(٣٠) انظر الدراسات التالية على صيل المثال :

Michael Young and Peter Wilmott, *Family and Kinship in East London*, London 1957.
 —, *The Symmetrical Family. A Study of Work and Leisure in the London Region*, London, 1973.
 — M. Youog and Mildred Geertz, «Old Age in London and San Francisco», in — *British Journal of Sociology* 12 (1961) PP. 124-141.
 — L.A. Shaw, «Impressions of Family Life in a London Suburb», in: *The Sociological Review*, N.S., No. 2 1954, PP. 179-194.



الشكل رقم (٣) : القرابة الشابة :

على الشكل بعض أقارب الأنا، حسب قرابتهم له على أساس الانساب المروج . حيث نلاحظ أن أقارب الأب والأم يسمون أقارب له .

المصدر : جليلين وجليلين ، المروج السابق ، صفحة ٢٢٣ .

أخرى تقول أن النموذج السوسولوجي للقرابة يقترب بذلك اقترابا قويا جدا من النموذج البيولوجي للقرابة ، الأمر الذى يوحى بشدة بتأكيد دور الأسرة كمؤسسة لإنجاب الأطفال وتربيتهم . إلا أننا لوقبلنا هذه الملاحظة الخطيرة لأسقطنا من اعتبارنا أهم ما يميز الأسرة الإنسانية عن الأسرة الحيوانية ، وذلك أن الأسرة عند الإنسان تفوق في كونها قد طورت مراتب ومستويات مختلفة للقرابة إلى جانب القرابة الدموية الخالصة (كقرابة المصاهرة) وطورت لها مصطلحات قرابية خاصة بها^(٣١) .

وحتى لو سلمنا بأن الإنجاب والتربية يلعبان دورا بارزا في الأسرة الإنسانية ، فإننا يجب أن نتنبه إلى أن الأساس ليس تلك العملية في ذاتها ، وإنما يتمثل وجه الأهمية فيما يترتب على تلك العملية وعلى العلاقات القرابية من حقوق وواجبات . وهى أمور تتباين من مجتمع لآخر تبينا شديدا حسب ظروف كل مجتمع ، ولو كانت ترتمن بأمور بيولوجية خالصة ، لما شاهدنا هذا التنوع في أنماط المعيشة الأسرية بالشكل الذى نعرفه في كل زمان ومكان . لذلك تؤكد أن محور الارتكاز في حياة الأسرة ووجه الأهمية في وجودها هو بعض الاتجاهات والعلاقات والمبادئ التى تعد ذات طبيعة اجتماعية ، مع أنها قد تكون ثمرة بعض العلاقات والعمليات البيولوجية ، ولكنها ليست مجال من الأحوال انعكاسا مباشرا لها .

٥ - نظم قرابة متنوعة :

هناك إلى جانب هذه النظم الرئيسية في تحديد القرابة نظم أخرى متنوعة أقل أهمية من حيث أنها أقل انتشارا ، أو أنها تمثل صورا مختلفة من بعض النظم الرئيسية التى تحدثنا عنها . فهناك مثلا نظم قرابية يتسب فيها الرجال إلى أسلافهم الرجال ، وتتسب فيها النساء إلى أسلافهن من النساء^(٣٢) . ثم هناك صورة عكسية للنظام السابق ، حيث ينتسب الرجال إلى أسلافهم من النساء ، على حين تتسب النساء إلى أسلافهن من الرجال^(٣٣) أما النظام الأخير الذى نشير إليه هنا فهو ما يعرف باسم نظام الانتساب المزدوج الذى يرتبط فيه الشخص ببعض أقاربه في خط الأب وبعض أقاربه في خط الأم ، كأن يرتبط بجده لأمه وجده لأبيه (مستبعدا جدية الآخرين : جده

(٣١) انظر عرضا لأهم مصطلحات القرابة عند بيلز وهوير ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، الجزء

الأول ص ٤٦٧ - ٤٦٣

J. Roscoe, *The Baganda*, London, 1911.

(٣٢) انظر شرحا لهذا النظام عند :

(٣٣) أوردت مرجريت ميد بعض أمثلة لهذا النظام في كتابها :

Margaret Mead, *Sex and Temperament in Three Primitive Societies*, New York 1935.

لأمه وجدته لأبيه^(٣٤) ، أو أن يتواجد نظاما الانتساب إلى جوار بعضها في المجتمع ، فتكون هناك جماعات تقوم على الانتساب للأب ، وأخرى على الانتساب للأم .

وقد عالج بيلز وهويجر نظام الانتساب المزدوج معالجة مفصلة ألقى فيها الضوء على نموذج منه عند شعب الأفيكبو Afikpo نشير إليه فيما يلي ، لأنه يوضح لنا فساد الرأي القائل بأن أساس الانتساب للأب والانتساب للأم لا يجمعان ، على اعتبار أن وجود أحدهما يعنى عدم وجود الآخر . إذ يوضح لنا مثال الأفيكبو أن هناك بعض المجتمعات التي يعترف فيها بجماعات الانتساب للأب والانتساب للأم على السواء . بل إننا نجد في بعض الحالات المتطرفة جماعات تحمل سمات مشتركة من النظامين ، تتضمن في العادة ملكية الثروة أيضاً . وهناك كما رأينا في المجتمعات ذات نظام الانتساب الوحيد الخط بعض العلاقات الرسمية مع الأقارب الذين يتمون إلى خط انتساب مختلف . وهناك كذلك مجتمعات درجات وسطى من شكلية هذه العلاقات . ويقصر بعض الكتاب استخدام مصطلح « نظام الانتساب المزدوج » على المجتمعات التي بلغ فيها ذلك النظام قدرا كبيرا من التطور والثمر . في حين يسمح البعض بادراج كثير من النماذج الوسيطة تحت هذا المصطلح . وهناك شواهد على وجود الانتساب المزدوج في أماكن متفرقة من العالم ، وإن كانت غالبية الحالات التي وصل فيها هذا النظام إلى الاكتمال موجودة في قارة أفريقيا .

ويشير بيلز وهويجر إلى دراسة سيمون أوتنبرج Simon Ottenberg أجراها منذ عهد قريب لنظام الانتساب المزدوج عند شعب الأفيكبو ، وهو أحد الشعوب الناطقة بلغة الأيبو في شرق نيجيريا . ويعيش الأفيكبو في مجموعة منظمة من القرى المتجاورة ، التي يربط بينها مكان اجتماعات مشترك ، وأسواق عامة ، وأنشطة دينية مشتركة ، وحكومة محددة تحديدا دقيقا والأفيكبو شعب زراعي أساسا ، وتبلغ الكثافة السكانية عنده حوالي ٥٠٠ نسمة في الميل المربع . واليام yam (نوع من البطاطس حلو المذاق) هو المحصول الغذائي الرئيسي عندهم ، كما أنه يمثل عنصرا جوهريا في جميع الطقوس ، ويقوم بزراعته الرجال . وهناك محاصيل أخرى بعضها محاصيل تجارية تقوم النساء بزراعتها . ويشغل كثير من أبناء الأفيكبو بالتجارة بعض الوقت ، على حين يتفرغ نفر قليل فقط لهذه المهنة تفرغا كاملا . وهناك بعض الصور التنظيمية الحكومية على مستوى القرية ، ومستوى مجموعة القرى ، وعلى مستوى الإقليم مثل جماعات مراتب العمر ، والجماعات السرية . كما أن هناك علاوة على ذلك جماعات الانتساب الأبوي والأمومي . وكلا

(٣٤) انظر اشارة مفصلة عند :

المنظمن من جامعة الانتساب محدد تعديدا دقيقا ، له أنماط الزعامة والسلطة الخاصة به المستقرة ، وتضطلع بمختلف أنواع النشاط الطقوسية والاجتماعية ، والإشراف على القروة .

ويتمنى كل شخص من الأفيكبو إلى بدنة أبويه فرعية ، وهي تمثل بدورها جزءا من بدنة أبوية رئيسية ، يتتبع أفرادها أصلهم إلى جد ذكر مؤسس للبدنة منذ فترة تتراوح في العادة بين ثلاثة وسبعة أجيال . أما البدنة الفرعية الأبوية فترجع أصلها إما إلى أخ أصغر للأب المؤسس ، وإما إلى أحد أبنائه . ويعيش الذكور من أعضاء البدنة الأبوية والإناث غير المتزوجات عادة في مجموعة من المنازل المتجاورة المحاطة بسور أو جدار منيع ، داخل قرية تتكون من عدد من مثل هذه الأحياء التي تسكنها بدنات أبوية أخرى . وتعيش كل بدنة فرعية في قسم خاص من هذا الحى ، ولو أن هذا النمط قد يتعرض للاختلال إذا زاد عدد أفراد البدنة الأبوية . والزواج الاغترابي ليس إجباريا ، وإن كان الفرد لا يتزوج من أقاربه الأقربين ، فيما عدا حالة النساء الأرامل أو المطلقات ، فهؤلاء يتحتم عليهن ألا يتزوجن من خارج الحى ، وإنما من خارج القرية كلها . أما في الواقع الفعلي فنجد أن غالبية الزيجات تتم من خارج البدنة ، وكذلك من خارج القرية عادة . وقد تعود النساء المتزوجات في خارج البدنة أو القرية عادة . وقد تعود النساء المتزوجات في خارج البدنة أو القرية إلى بدنتهن لتقديم الأضاحى والقربان أو للاشتراك في الأعياد ، أو إذا اضطرت حياتهن الزوجية . ومن الممكن للأشخاص غير المولودين في البدنة الأبوية أن يرتبطن بطرق مختلفة ، كما أنه يمكن تبنيهم ويصبحون أعضاء كاملى العضوية .

ويضطلع كبار السن بمهمة الزعامة واتخاذ القرارات في البدنة الأبوية الرئيسية . أما الكاهن الذى يتوفر على خدمة أضرحة الأسلاف فيختاره كبار السن عادة من بينهم . وهو يعتبر مستشارا هاما في شئون الطقوس والعبادات ، وفيما عدا هذا فلا سلطان له . أما الشباب في السن من ٣٨ سنة إلى ٥٥ سنة ، تقريبا فيكونون أعضاء في مرتبة عمرية تنقسم إلى طبقتين أو ثلاث طبقات عمر . ويشكل أعضاء تلك الطبقة الذين يتمون إلى بدنة أبوية واحدة قسما خاصا يضطلع بوظائف هامة بالنسبة للبدنة ككل . وتملك البدنات الرئيسية - وفي أحوال قليلة البدنات الفرعية أيضا - حوالى ١٥٪ من أراضي الأفيكبو . فهم الذين يتخذون كل القرارات النهائية الخاصة بالأعضاء . إذ يفصلون في المنازعات الداخلية ويعاقبون على الجرائم الخلقية والقانونية ، كما يسهرون على رفاهية البدنة . ويؤدى كهنة الأضرحة المختلفة الشعائر الضرورية لقيام علاقات سليمة مناسبة مع الأسلاف ومع الكائنات فوق الطبيعية . وتقوم جماعة العمر الخاصة بالشباب بتوفير جميع الاحتياجات المادية اللازمة ، وينفذون قرارات كبار السن ، ويحرسون الثروات المادية لأبناء

البدنة . وعلاوة على هذا فلكل بدنة فرعية تنظيم مماثل لتعريف الأمور التي تخص البدنة الفرعية فقط .

ويشكل كبار السن في البدنات الرئيسية مجلس كبار السن الخاص بالقرية ، ويشكلون جميعا بالإضافة إلى كبار السن الممثلين للقرى المختلفة الجماعة الإدارية التي تضطلع بإدارة شئون قرى الأفيكيو ككل . ويتحمل كبار السن في القرية مسئولية الإشراف على ثروة القرية ، ويؤدون الشعائر حول أضرحة القرية المختلفة من أجل رفاهية القرية ككل ، ويوجهون الاحتفالات السنوية والطقوس الدورية ، ويحافظون على استمرار حالة السلم بين أبناء القرية . ويعمل أعضاء طبقة العمر الأكبر سنا داخل مراتب العمر كجماعة تنفيذية تضطلع بتنفيذ قرارات كبار السن . وعلاوة على هذه الأنشطة التي تشمل القرية ككل ، يجتمع أبناء البدنات المختلفة في نطاق جماعة سرية على مستوى القرية تضم - بشكل إجباري - كل الذكور البالغين . وتقوم هذه الجماعة السرية بأداء الشعائر الدينية والتمثيلية الدينية في القرية . وبعضها يؤدي علنا أمام الناس .

ومع كل الأهمية التي يتمتع بها التنظيم الأبوي بالنسبة لشئون الحى وشئون القرية ، فإن غالبية شعب الأفيكيو يعتبرون الروابط الأمومية أكثر أهمية . فجميع أبناء الأفيكيو يعتبرون بحكم المولد أعضاء في حوالى خمس وثلاثين عشيرة أمومية محددة . ولا تقوم هذه العشائر على مبدأ السكنى المشتركة ، إذ نجد أعضاء العشيرة الواحدة ، وكذلك ثروة العشيرة الواحدة ، موزعة في أماكن متفرقة . والزواج الاغتراضي مفروض على أبناء تلك العشائر بشكل صارم . وكانت العشائر الأمومية تلعب في الماضى دورا بارزا في الأخذ بثأر قتلها (والقتل هو اغتيال شخص بواسطة أحد أفراد عشيرة أخرى) ، والعقاب على السرقة ، وحماية ثروة العشيرة وخاصة الأراضي الزراعية التي تملكها .

وكما هو الحال في البدنات الأبوية توكل شئون الحكم - على مستوى العشيرة الأمومية - إلى كبار السن وكهنة الضريح الرئيسى . إذ يعد هذا الضريح الرمز الأساسى للعشيرة الأمومية ، وإن كان موضعه يتغير من حين لآخر ، لأنه يوجد دائما في حى الكاهن . ويقوم كبار السن في العشيرة بتسوية المنازعات بين أفراد العشيرة ، أو ينوبون عن أبناء العشيرة الداخليين في منازعات مع أبناء عشائر أخرى .

وعلى الرغم من أن حوالى ٨٥% من الثروة الزراعية للأفيكيو مملوكة نظريا للعشائر الأمومية ، فإنه يستأثر بجزء وإدارة الجانب الأكبر من هذه الأرض بدنات أمومية تضم أناسا يرجعون أصولهم إلى سلف أنتوى مشترك . ويتولى أكبر الأعضاء الذكور في كل بدنة أمومية نوعا من

الزعامة وإن كانت مهمته الأولى هي توزيع حقوق الانتفاع بأرض البدنة على مختلف أفرادها ، وكذلك على بعض الأشخاص الذين يدعون لأنفسهم الحق في ذلك ، مثل أزواج « عضوات » البدنة الأمومية ، أو أبنائهن ، أو أصدقائهن ، أو بعض الأشخاص البارزين . وعلى الرغم من أن زعيم العشيرة - أو الشخص الذي يفوضه - يتمتع بسلطة كبيرة في توزيع الأراضي الزراعية ، إلا أن هذه السلطة ليست مطلقة ، إذ أنه من حق أفراد البدنة أن يلجأوا إلى كبار السن في العشيرة إذا ما ضاقوا بهذا التوزيع . ونجد عند اناث البدنات الأمومية أن أكبرهن تكون بمثابة زعيمة غير رسمية ، وتعمل مستشارة للنساء المتروجات أو تساعدن في الشؤون الطقوسية ، وفي المراسم الجنائزية ، وتؤيدهن في نزاعهن مع أزواجهن أو مع ضرائهن (وتسمى هؤلاء الضرائر عادة إلى عشائر أخرى) .

ولا يدور صراع كبير بين جماعات الانتساب للأم وجماعات الانتساب للأب عند الأفيكو . بل إننا نجد كليهما يتم الآخر ، أو يستعاض عنها ببعض المنظمات الأخرى ، مثل الجمعيات لسرية وجماعات العمر وتنظيم القرية . وهم كلا النوعين من الجماعات برقاهية الأسر النووية ويحرص على إنجاب الأطفال . . . ومن هنا يمكن أن تقوم روابط هامة مع كلا التنظيمين العشائريين من خلال الميلاد أو الزواج ، وتضع كل من جماعات الانتساب الأبوي والأمومي عند الأفيكو قيودا على تصرفات أعضائها فيما يتعلق بالسلوك الجنسي ، والزواج ، والمسئوليات الطقوسية ، والتصرف في الثروة . ولذلك قد يتبادر إلى الذهن أن جماعات الانتساب المزدوج تعرقل إلى حد كبير نشاط الفرد ولكن الواقع القائم فعلا أن الفرد مازال يتمتع بقدر مدهش من حرية الحركة في سلوكه . حقيقة أنه يجب أن يحصل على الأرض التي سيزرعها من خلال جماعة الانتساب الأمومية أو الأبوية . ولكن من المتيسر له أيضاً أن يحصل على هذه الأرض من خلال بدنته الأبوية ، ومن خلال بدنته الأمومية ، كما أنه يستطيع أن يلجأ إلى بدنة أبيه الأمومية . وبوسع الفرد أن يضم أفراداً غرباء إلى هذه الجماعات كلها من أجل تأييده في المنازعات ، أو سعياً وراء اكتساب مزيد من المكانة والهيبة ، والحقيقة أن الفرد لا يستطيع في العادة أن يستثمر أو يطور جميع العلاقات المتاحة له . بل إن عليه أن يتقن من بين هذه الفرص المتاحة على أساس أكثر العلاقات إرضاء له شخصياً ، وأكثرها مساعدة له على تحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسية وطموحه إلى المكانة الرفيعة . ولذلك يبدو نظام الانتساب المزدوج بعد الفحص الدقيق أنه نظام يتميز بالمرونة والقابلية للتكيف والحيوية الكاملة (٣٥)

٦ - القرابة الخطية (المباشرة) والقرابة المجانبية (غير المباشرة) :

علينا في دراسة القرابة أن نميز علاوة على ما سبق بين الأقارب الخطيين (المباشرين) والأقارب المجانبين (غير المباشرين) . والأقارب الخطيون هم في الغالب عبارة عن أقارب دمويين في خط مباشر من أعلى (كالأب والأم) أو إلى أسفل (كالابن والابنة) . وإن كانت هناك بعض المجتمعات التي تدخل إلى هذه الفئة طائفة من الأقارب غير الدمويين ، أى الذين لا تربطهم بالشخص صلة دم ، كأن تنسب للشخص ابنا أو ابنة ليس من صلبه ، وذلك عن طريق نظام التبني ، الذى يجعل الابن بالتبني كما لو كان ابنا حقيقيا (أى دمويا) ، ومع أن ديننا الإسلامى لم يقر هذا النظام ، ولم يرتب عليه أى حقوق ، إلا أننا نجد مع ذلك واسع الانتشار فى المجتمعات التاريخية والمعاصرة ، على نحو يفوق تصورنا للوهلة الأولى . ولما كانت القرابة الخطية (سواء كانت حقيقية أو افتراضية أى من صنع المجتمع) تتخذ دائما خطأ رأسيا ، فلا يمكن أن يكون للمرء قريب خطى من نفس جيله ، كما يتضح بشكل جلى من الرسم التالى (شكل رقم ٤) .

أما الأقارب المجانبون (غير المباشرين) فيمكن أن ينتموا إلى نفس جيل الشخص أو إلى أجيال سابقة عليه أو لاحقة له . ولا تقوم بينه وبينهم علاقة التسلسل النسبى المباشر ، فالشخص ليس سلفا ولا خلفا لأخيه أو لأخته ، على الرغم من انتمائها إلى سلف واحد مشترك . ثم نميز بعد هذا بين أبناء وبنات عمومة وخثولة من الدرجة الأولى أو الثانية أو أبعد من ذلك .

ويجب أن نذكر هنا حقيقة هامة وهى أنه مهما كان الحس التاريخى أو الشعور بالانتماء قويا لدى الفرد ، فإننا نجد فى الواقع الحى أن اهتمامه الحقيقى بالعرف على أقاربه لا يتجاوز كثيرا من أجيال أسلافه الماضية^(٣٦) . فقد أثبتت بعض البحوث النقدية الممتازة التى أجريت على بعض ظواهر القرابة فى إنجلترا أنه حتى فى الأسر العاملة كان الشخص يحتفظ فى ذاكرته بتصور واضح عن خمسة أو ستة أجيال من أسلافه . وإن كانت دائرة العلاقات القرابية الفعلية أضيق نطاقا من ذلك بكثير . ومع ذلك فإن الشخص يحتفظ فى ذاكرته برصيد كبير من الذكريات والعلاقات الحية مع عديد من أقاربه^(٣٧) . ولكن مهما كان عدد تلك الذكريات أو العلاقات كبيرا ، فإنه

(٣٦) ولو أن عدد أجيال الأسلاف التى يعيها الشخص ليس ضيلا بالقدر البالغ فيه الذى يصوره بعض المفكرين النظريين فى موضوع الأسرة النووية ، حيث أنهم يؤكدون أنه لادائرة الذكريات ولادائرة الواقع تسمح لأجيال كثيرة ، ربما جيل الآباء والأجداد فقط ، وهذا بالطبع تطرف ومغالاة لا تؤيده الشواهد الواقعية .

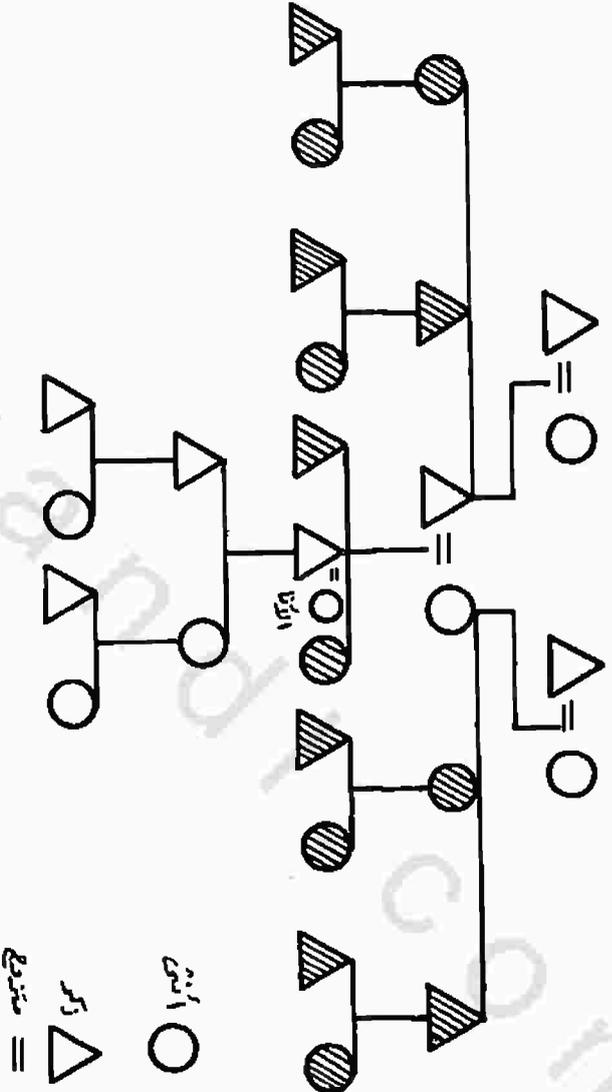
(٣٧) انظر الكتاب الذى أشرف ريموند فيرث على تحريره بعنوان «دراسين للقرابة فى لندن» ، الذى سبقت الإشارة إليه ،

سيصبح ضئيلا كل الضالة إذا قسناه بعدد أجيال الأسلاف الفعليين لشخص يعيش بيننا اليوم ، إذ لا شك أنه عمليا لا يقع تحت حصر ، فإن افتراضنا عدم وجود زواج بين الأقارب فإن عدد أسلاف الشخص بعد عشرين جيل يصل إلى ١٠٣٨٩٧٦ (مليون وثمانية وثلاثين ألفا وتسعائة وست وسبعين) كما قدرها كونيج^(٣٨) . أما ونحن نعرف أن الزواج بين الأقارب منتشر في الواقع على نطاق واسع ، فإننا يجب أن نتقص من هذا الرقم كثيرا ، وتختلف نسبة النقص بطبيعة الحال بحسب كثافة الزواج من الأقارب في الجماعة محل الدراسة . ومن الواضح أن عدد هؤلاء الأسلاف يقل إلى أدنى حد ممكن داخل الجماعات الصغيرة المغلقة ، التي يمكن القول بأنها تمثل أجناسا محلية مستقلة . ولكن عدد الأسلاف يزيد بدرجة كبيرة بالنسبة للفرد داخل المجتمعات الكبرى المفتوحة . ولكن من الواجب أن نأخذ في اعتبارنا أن فرص الزواج ليست مفتوحة أمام الفرد (حتى في المجتمعات الكبيرة المفتوحة) بدون حدود أو قيود ، وإنما يتعين عليه في العادة أن يختار شريك حياته من بين دوائر معينة . ولا يرجع هذا المنع إلى أي قيود قانونية ، وإنما إلى قيود وضوابط وعوامل من طبيعة اجتماعية . وسوف نناقش هذا الموضوع تفصيلا فيما بعد عند حديثنا عن موضوع « الاختيار للزواج » . ولكن الهدف من تلك الإشارة هو أن دوائر التزاوج ضيقة ومحددة في العادة حتى في داخل المجتمعات الكبيرة ، مما يعني بالنسبة لحديثنا هنا تحديدا نسبيا لعدد أسلاف الشخص .

٧ - الأصهار :

وهناك عدا الأقارب الخطيين والأقارب المجانين (غير المباشرين) نوع آخر من الأقارب تقوم الصلة معهم على أساس المصاهرة ، هم الأصهار ، وهم يتقسمون بدورهم إلى مراتب قرابية مختلفة ، أي تفاوت في درجة « قربها » من الشخص . ولو أن تلك الأوضاع تمثل مشكلة جانبية خاصة ، على أساس أن القرابة لم تكن تدرس حتى عهد قريب ، أو لم يكن يفهم منها سوى القرابة الدموية فحسب ، ولذلك لم يكن الأصهار يعدون أقارب بالمعنى الدقيق للكلمة . غير أن تطور دراسات علم الاجتماع العائلي وكذلك تطور الدراسة الأنثروبولوجية للقرابة قد ألقت حديثا الضوء على فئة الأصهار ، وذلك على أساس أن صهرى (الذى هو زوج أختي وكذلك شقيق زوجتي) تقوم بينه علاقة وبينى ، كما تقوم علاقات بينه وبين أولادى (الأول زوج عمه أولادى ،

(٣٨) انظر ريبه كونيج ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ ، وكذلك المراجع الواردة هناك .



الشكل رقم (4) :

الأقارب الخطيون (المباشرين) والمباشرين (غير المباشرين) :

يرفع هذا الشكل بعض الأقارب الخطيين لمساجب الشكل رموزاً لهم بالمثلث والمربع المثلث (△) ، ورموزاً

أقاربه المباشرين رموزاً لهم بالمثلث والمربع المثلث . المصدر : جليلين وجليلين الرابع السابق ، صفحة ٢٢٩ .

والثاني خال أولادى) (٣٩). من هنا أصبح من الضروري جدا دراسة حقوق وواجبات الأصهار وتحديداتها والتعرف على دورها في حياة الأسرة.

ومن الواضح أن اللغات والثقافات المختلفة تتفاوت فيما بينها في تحديد فئات الاصهار، أى في تحديد دوائر الأشخاص الذين تقوم بينهم وبين الشخص علاقات على أساس الزواج. ويبدو هذا الاختلاف بأجلى معانيه في المصطلحات الدالة على الاصهار بأنواعهم ودرجاتهم، ولكنها تبدو بنفس القوة في تحديد فئاتهم ودوائرهم، ثم تبدو بعد ذلك في الحقوق والواجبات التي ترتبها على علاقة المصاهرة.

فيالنسبة للمصطلحات الدالة على قرابة المصاهرة في اللغة الانجليزية مثلا أن الأقارب بالمصاهرة (فيما عدا زوجات الأعمام والأخوال، وأزواج العمت والخالات الذين يضمنون إلى فئات الأقارب الخطيين أو المجانين) يعرفون بإضافة عبارة in law إلى المصطلح الدال على القرابة الدموية. وهكذا نجد تعبيرات مثل Father-in-law للدلالة على الحم و Mother-in-law للدلالة على الحماة، ومصطلح Brother-in-law للدلالة على شقيق الزوجة وعلى زوج الأخت، و Sister-in-law للدلالة على أخت الزوجة وزوجة الأخ، والملاحظ على أية حال أن هذه المصطلحات لا تستخدم في الحديث المباشر، وإنما تستخدم فقط لتفسير طبيعة علاقة القرابة للآخرين.

وغنى عن البيان أن اللغة العربية ترخر بأكثر عدد من المفردات والمصطلحات الدالة على فئات الأصهار، ولا عجب في ذلك لأنها واحدة من أغنى لغات البشر وأثراها وأكثرها قدرة على التعبير.

ولكى نحيط بموضوع مصطلحات القرابة إحاطة كاملة، وعلى أساس مقارن، نرى من المفيد أن نستعرض بإيجاز أهم أسس التصنيف القرابى المعروفة في مختلف ثقافات العالم التي لدينا معلومات عنها. ويرجع الفضل إلى تقدم الدراسة الانثروبولوجية لموضوع القرابة في توضيح هذا الموضوع الشائك المعقد، وقد عرض بيلز وهو يجر لأهم أسس التصنيف القرابى نقلا عن الفرد كروبر، نوردها فيما يلي (٤٠):

ومن الملاحظ أن كل شعب قد اعتاد على مصطلحات القرابة في مجتمعه، بحيث أننا كثيرا

(٣٩) استعملت للزلفة ضمير للتكم للذكر، على أساس أن الرجل هو رأس الأسرة، وان هذا للنخل هو الذى بناه ل أوضح وأيسر فها لجمهور القراء، خاصة المجدد على ميدان دراسة القرابة.

(٤٠) بيلز وهو يجر، مقدمة فى الأنثروبولوجية العامة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٩.

ما نفترض خطأ أن مصطلحات مثل : الأب ، والأم ، والابن ، والبنت تعنى دائماً نفس المدلول عند جميع الشعوب . ولا شك في أن هذا خطأ بالطبع ، فكثير من مصطلحات القرابة تشير إلى فئات من القرابة . مثل مصطلحات العم والعمة ، والأخ والأخت ، أو ابن العم . ونظم تصنيف القرابة تباين تبايناً هائلاً من مجتمع لآخر .

ويتم تصنيف القرابة وفقاً لبعض أسس التصنيف المحددة تحديداً دقيقاً ، نذكر من بينها أساس الجيل^(٤١) وأساس النوع^(٤٢) . وكان الفرد كروبر قد حصر في إحدى المقالات التي كتبها منذ سنين طويلة ثمانية من الأسس التي يتم تصنيف القرابة وفقاً لها^(٤٣) . تعد تلك الأسس نموذجاً مفيداً لدراسة أولية لموضوع تصنيف القرابة ، ولذلك سنقوم بذكرها وشرحها فيما يلي :

١ - أول الأسس التي حددها كروبر من هذه الأسس الثمانية هو ما يعرف باسم أساس الجيل . فالملاحظ على نظام القرابة في المجتمعات القريبة أن جميع مصطلحات القرابة - فيما عدا مصطلح ابن أو بنت العم Cousin - تقتصر على جيل واحد فقط . فمصطلحات الأب ، والأم ، والعمة (أو الخالة) ، والعم (أو الخال) تنصب على جيل الوالدين ، أما مصطلحا الأخ والأخت فينصبان على جيل الشخص نفسه . ومصطلحات الابن ، والبنت ، وابن الأخ (أو ابن الأخت) ، وبنت الأخ (أو بنت الأخت) تقتصر على الجيل التالي على جيل الشخص نفسه .

٢ - الأساس الثاني في تصنيف كروبر هو ذلك الذي يصنف الأقارب من نفس الجيل لفروق العمر ويمكن أن نجد نموذجاً لذلك عند شعب النافاهو ، حيث يخاطب الشخص إخوته الكبار بمصطلح معين ، ويخاطب إخواته الأصغر بمصطلح مختلف تمام الاختلاف . كذلك يميز الشخص

(٤١) فيما يتعلق بتصنيف القرابة على أساس الجيل ، نجد أن مصطلحات القرابة تقتصر على جيل واحد ، فيما عدا أبناء أوبنات العم (حيث أن هذه الفئة يمكن أن تضم في بعض الأحيان أفراداً من جيل الأبوين) . وهكذا نجد أربع فئات في جيل الوالدين هي : الأب ، والأم ، والعم (والخال) ، والعمة (والخالة) . أما في نفس جيل «س» فهناك ثلاث فئات هي : الأخ ، والأخت ، وأبناء وبنات العم والخال (وكذلك العمات والخالات) . وهناك أخيراً في الجيل التالي على جيل «س» أربع فئات هي : الابن ، والبنت وابن الاخ أو الأخت ، وبنت الأخ أو الأخت . قارون بيلز وهوجير ، المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

(٤٢) والأساس الثاني من أسس التصنيف هو ذلك الذي يقسم الأقارب تبعاً للنوع (ذكر أو أنثى) . فالوالدان هم : آباء ، وأمهات . كما يقسم إخوة الوالدين تبعاً للنوع إلى : أعمام (وأخوال) ، وعمات وخالات (. وينطبق نفس المبدأ على الأقارب في نفس جيل «س» فيقسمون إلى إخوة ، وأخوات . وهنا أيضاً نستقي مصطلح أبناء العم ، لأنه يطلق على الأقارب من الذكور والأناث . ولكن مبدأ النوع يظل مطبقاً بشكل عام على الأقارب في الجيل التالي على جيل «س» ، حيث نجد أربع فئات هي : الأبناء ، والبنات ، وأبناء الأخ ، وبنات الأخ . قارن ، المرجع السابق ، نفس الموضوع .

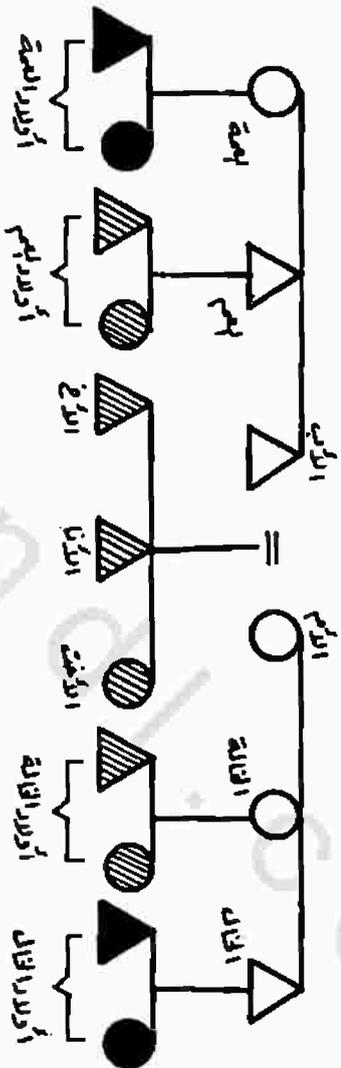
Alfred L. Kroeber, «Classificatory Systems of Relationship», in: *Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, 39, 1939, PP. 77 - 84 Quoted by Beals and Hoijer, op. cit.

هناك بين اخواته تبعا للسن إلى أخوات كبار ، وأخوات صغار . إلا أن أساس السن لا يمتد عند النافاهو بحيث تتظم العلاقات القرابية الأخرى . ففي بعض النظم القرابية الأخرى - كما هي الحال عند الياكوى مثلا - يتم التمييز بين إخوة وأخوات الوالدين تبعا لسن أم الشخص وأبيه .

٣- أما أساس التصنيف الثالث عند كروبر فيتضمن الفروق بين الأقارب الخطيين (المباشرين) Lineal ، والأقارب المجانيين (غير المباشرين) Collateral فالأقارب الخطيون هم أولئك الذين يرتبطون ببعضهم في خط واحد ، وهكذا يعتبر الآباء والأبناء في مجتمعة أقارب خطيين ، أما الأقارب المجانيون فهم أولئك الذين يرتبطون بشكل غير مباشر من خلال أحد الأقارب الذين يصل بين الخطيين . وهكذا يعتبر العم أو الخال في مجتمعا قريبا مجانيا ، لأنه أما أن يكون أبا للأب أو أبا للأُم ، كذلك يعتبر أبناء وبنات الأعمام والأخوال أقارب مجانيين لأنهم يرتبطون بالشخص بصلة قرابة غير مباشرة لأنهم أبناء إخوة الأم أو أبناء إخوة الأب . ومن الواضح في مجتمعا أنه يتم التمييز بين الأقارب الخطيين والأقارب المجانيين في جيل الشخص نفسه ، وكذلك في جيل الوالدين ، وفي الجيل التالي أيضا ، حيث يتم التمييز بين الأبناء والبنات بمصطلحات تختلف عن أبناء الأخ أو الأخت وبنات الأخ أو الأخت .

٤- والأساس الرابع عند كروبر يرتبط باختلاف نوع القريب (ذكر أو أنثى) . ويبدو هذا الفرق واضحا في نظام القرابة في مجتمعا في التمييز بين الأب والأم ، والعمة والعم والحالة والخال ، والأخ والأخت ، وابن الأخ ، و بنت الأخ ، والمصطلح الوحيد الذي لا يبدو فيه هذا الأساس واضحا في اللغات الانجلوساكسونية هو ابن أو بنت العم ، وابن أو بنت الخال ، الذي ينطبق على كافة الاقارب المجانيين من جيل الشخص نفسه بصرف النظر عن نوع القريب (ذكر أو أنثى) . ويوجد نفس الاغفال لأساس النوع هذا في نظام القرابة عند الشيريكاهوا الأباتش ، حيث يطلق نفس مصطلح القرابة على جميع إخوة الأب وأبناء العم ، ذكورا كانوا أو إناثا ، وهناك مصطلح آخر يطلق على جميع إخوة الأم وبنات العم ، ومن الطريف أن نلاحظ أيضا على هذا النظام القرابي أن المصطلح الذي يطلق على إخوة الأب وأبناء العم يتجاهل كذلك أساس الجيل ، لأن الشخص الذكر يستخدمه للإشارة إلى إخوة الأب وأبناء العم وكذلك إلى أبناء إخوته وأبناء أعمامه الذكور .

٥- ويتضمن خامس أسس التصنيف عند كروبر الفروق في نوع المتكلم نفسه (الذي يخاطب أقاربه) ، ففي نظام القرابة في المجتمعات المعاصرة يستخدم الذكور والإناث نفس مصطلحات القرابة . ولكن هناك نظما قرابية أخرى عديدة تختلف فيه المصطلحات بالنسبة للمتكلم الذكر



التكامل رقم (٥) :

أبناء السمرة والبطرية للترابية والتقاطعة

يوضح هذا التكامل أبناء السمرة والبطرية من التزاوج الأول فقط للتفحص صاحب الرسم . وقد بين التكامل هذا التفحص ونسبه وأخته وكذلك أبناء وبنت وحولت للترابين بهنزا وبنتات محطمة ، أما أبناء وبنت سمرة وحولته التفاهين فيتم اليهم الرسم بهنزا وبنتات سمراء .

المصدر : جيلين وجيلين ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

والانثى . من هذا مثلا أنه عند التافاهو يخاطب الشخص ابنه بمصطلح يختلف عن ذلك الذى تخاطب به المرأة ابنا . كما أن هناك مصطلحين للبنات : أحدهما يستخذه التكلم الذكر ، والآخر تستخدمه المتحدثة الأنثى .

٦ - وينصب الأساس للتصنيف عند كروبر على الفروق فى نوع القرب الذى يمثل همزة الوصل فى القرابة . وقد لاحظنا من قبل أن الأقارب المجانين هم أولئك الذين يرتبطون بالشخص من خلال قريب معين . والملاحظ على نظام القرابة فى أغلب مجتمعاتنا المعاصرة أن نوع القرب الذى يمثل همزة الوصل لا يترتب عليه أى نتيجة حيث نجد مثلا فى المجتمعات الغربية المعاصرة أن جميع أبناء وبنات العم والحال يجمعون تحت مصطلح واحد هو Cousins . إلا أن السائد فى مجتمعات أخرى كثيرة هو أن تقسم هذه الفئة (أبناء وبنات العم والحال) إلى جماعتين : الجماعة الأولى هى أبناء العمومة أو الختولة للتقاطعة cross cousins ، أى أبناء الأحوال والعامت . والجماعة الثانية هى أبناء العمومة أو الختولة التوازية Parallel cousins أى أبناء الأعمام والحالات . وواضح أن الفرق بين المجموعتين يرجع إلى نوع القرب الذى يمثل همزة الوصل . فإذا كان هذا القرب الوسيط من نفس نوع القرب (مثلا أخ الوالد - أى العم ، أو اخت الأم - أى الحالة) فإن أبناء هذين الشخصين يعتبران أبناء عمومة وختولة متوازية ، كذلك عندما يختلف نوع القرب الوسيط عن نوع القرب الذى نصفه ، فأن أبناء يعدون أبناء عمومة وختولة متقاطعة .

وتميز كثير من المجتمعات بين أبناء العمومة والختولة المتقاطعة والتوازية باستخدام مصطلحات متباينة . فعند قبائل التافاهو مثلا نجد أن أبناء العمومة أو الختولة التوازية يطلق عليهم نفس مصطلح القرابة الذى يطلق على الاخوة ، فى حين يطلق على أبناء العمومة والختولة المتقاطعة مصطلحات مختلفة تمام الاختلاف .

٧ - أما الأساس السابع فيميز القرابة اللموية عن قرابة المصاهرة . والقرابة اللموية تضم أولئك الذين يتمون إلى أسرة الشخص نفسه وأسرة أجداده وأحفاده . أما قرابة المصاهرة فتضم أولئك الأقارب من خلال الزواج ، أى أولئك الذين سبق اسمهم فى مصطلحات القرابة الغربية كلمة in-law .

وتكاد كل المجتمعات تميز على نحو أو آخر بين القرابة اللموية وقرابة المصاهرة . ففى المجتمعات الغربية كما أشرنا تصنف غالبية علاقات قرابة المصاهرة فى فئة in-laws كما نجد فى مصطلحات : الحمو Father-in-law والحماة Mother-in-law والصحبر brother-in-law وأخت الروجة

Sister-in-law .. الخ . إلا أن بعض الأقارب نتيجة علاقة المصاهرة لا يصنفون بنفس الطريقة ، حيث نلاحظ مثلا أن زوجات الأعمام والأخوال ، وكذلك أزواج العمات والخالات يطلق عليهم مصطلحا « عمّة » و« عم » على التوالى ، على الرغم من أنه لا تربطهم بالشخص المتكلم صلة قرابة دموية .

ويوجد عند شويكاهوا أباتش عادة مصطلحان للدلالة على الأقارب بالمصاهرة . فيخاطب الرجل - أو المرأة - اصهاره بمصطلح يعنى حرفيا : « الشخص الذى أحمل الأعباء نيابة عنه » ، ويخاطب ذلك الشخص فى المقابل بمصطلح يعنى حرفيا : « الشخص الذى حمل الأعباء نيابة عنه » . وهناك فضلا عن هذا مصطلحان يمكن أن يستخدمهما بين رجل أو امرأة يخاطب صهرا له متقدما فى السن ، ويعنى أحد هذين المصطلحين (وهو يطلق على الصهر الذكور) : « الرجل الهرم (المعجوز » . أما الثانى فيطلق على الأصهار الاناث ويعنى « المرأة التى أصبحت عجوزا » .

٨ - وينصب الأساس الثامن لتصنيف القرابة على الفروق فى المكانة أو الظروف المعيشية للشخص الذى تقوم علاقة القرابة من خلاله ، ويمكن أن نجد نموذجا لذلك عند شعب الشريكاهوا الأباتش . فعند أولئك الناس ينتقل الرجل ليعيش مع أسرة زوجته بعد أن يتم عقد زواج الذين تربطهم به علاقة مصاهرة . أما إذا توفيت زوجته ، فإن علاقته تتغير من حيث أنه يتحتم عليه أن يتزوج أيا من أخوات أو بنات عمومة أرملة اللالى لم يسبق لهن الزواج ، ومن ثم يظل بين أفراد الأسرة التى انضم إليها بعد زواجه الأول^(٤٤) .

(٤٤) انظر بيلز وهجر ، مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٤٦٥ - ٤٦٩ .